الفصل الثامن

تنفيذ اتفاقية أبوجا

إن أكثر المراحل إيلاماً للذين ينتظرون الإفادة من نتائج تسوية نزاع محدد بشكل جزئي أو كامل وأعني بذلك في حالة دارفور مواطنوها، هو أن لا يحصدوا شيئاً مما كانوا ينتظرون، وإن أكثر ما يؤلم أحد أطراف أي اتفاقية هو أن يُدرك بأنه ضحية غياب إرادة الالتزام والمراوغة لدى الطرف الآخر في تنفيذ التزاماته، ولعل ما يزيد ذلك الإيلام هو تنصّل أي شركاء ضامين كانوا أو مراقبين وشهوداً لتلك الاتفاقية من مسئوليتهم تجاه عدم التزام أحد الأطراف بما وقّع عليه، أو أن يُضمِر أولئك الشركاء في وعودهم غير ما أعلنوا، لكن أكثر من كل ذلك إيلاماً هو أن تكون أنت الذي ترفع شعار جلب حقوق مواطنيك ضحية نفسك لكونك تعلم حقيقة ما سيحدث لكنك تمضي فيه على أمل ضعيف المعطيات بأن ينبلج فجر آخر يحيل ذلك الأمل إلى واقع غير الذي تراه أو ذلك الذي أكدته التجارب وخبرته النفوس واختزنته الذاكرة. وهنا أعني بكلمة (نفسك) شخصي كفرد وأيضاً حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي كمؤسسة ثورية كنت يوماً عضواً فيها، حيث على صعيد إدراكي الشخصي فقد كنت دائماً على قناعة لا تتزحزح بأن نظام الرئيس البشير لن ينفّذ إي التزام أو اتفاق إلا تحت الإلزام، أي عندما تكون الضمانة فاعلة وناجزة وموجعة، وأن أداة الإلزام تلك أو تلك الضمانة لا تتأتى من دولة جارة ولا من محيط إقليمي ولا من مجتمع دولي فقط، فأولئك أقصى ما يمكن أن يقدّموه في الحالة الدارفورية هو القبول على مضض أو على استحياء أو بحذر بقدرتك على فرض أداتك الذاتية القادرة على فرض

الإلزام على الطرف الآخر مع ملاحظة أنهم لن يقبلوا بأي حال المدى المطلق، وهنا وأنا أستند إلى كثير من الوقائع التاريخية في نضال دارفور السياسي منذ ما قبل ضمّها إلى السودان وحتى نزاع الألفية، أدعو القارئ إلى مراجعة ذلك التاريخ والربط بينه وبين ما ذهبتُ إليه من استنتاج وخلاصة لتجارب، وهو لا شك قادر على استنباط الكثير. كما أستند على ما أكدته التجارب من عدم التزام نظام البشير بأي اتفاقيات طواعية خلال خمسة عشرة عاماً قبل التوقيع على اتفاقية أبوجا في الخامس من مايو ٢٠٠٦ م.

من آمال الكثيرين أن تحقق اتفاقية أبوجا بعض الشيء رغم إدراكهم بأنها لم تتضمن كل شئ، وذلك الأمل نابع من كون أن الأزمة التي تحمل في بواطنها مشكلة السلطة والثروة، ممكن تفريغ بعضاً مما تحمله ضمن حزمة تنفيذ ما جاء في الاتفاقية لعل ذلك يساعد في تعبيد الطريق نحو المعالجة الشاملة لما تبقّى من إشكاليات. إذاً ووفقاً لهذه المقدمة المقتضبة، أبدأ معكم مسيرة تنفيذ اتفاقية أبوجا منذ يومها الأول بعد التوقيع الذي تم في ٥ مايو ٢٠٠٦م وحتى موعد خروجي من السودان في ١٢ يوليو ٢٠٠٨ م باعتباري معايشاً كل خلجات تلك المرحلة وربما كل دبائبها مما هو متاح لي بحكم موقعي، ثم متابعاً من خلال اهتمامي بالمرحلة التي تلت ذلك انتهاءً بخروج مني أركو مناوي من السودان وانسلاخه من الاتفاقية في أكتوبر ٢٠١٠م احتجاجاً كما قال على عدم رغبة الحكومة في تنفيذها.

اتفاقية أبوجا في إيجاز

إذا جاز لي هنا أن أختصر مضمون اتفاق السلام لدارفور (اتفاقية أبوجا ٢٠٠٦م) التي جاءت في أكثر من ستة فصول وتضمّنت أكثر من خمسمائة بند، إذا جاز لي أن أختصرها في بضعة أسطر لأتناول ماذا جرى لتلك المضامين أثناء التنفيذ ودون الإخلال بما حوته من تعابير تحتمل تفاسير متباينة ومضامين لا تصلح إلا لأطراف تختزن فطرة جامحة من الأخلاق والرغبة الصادقة في تحويل العسير يسيراً، فإنني أوردها هنا على النحو التالي دون ذكر كل الأرقام والنسب الواردة في الاتفاقية:

جاء في الالتزام القومي والدولي

١- حزمة التزامات نحو تطبيق ميثاق حقوق الإنسان.

٢- حزمة بنود لبسط الحريات على طريق تحقيق التعددية والديمقراطية للتبادل السلمي للسلطة.

٣- التأكيد على وحدة السودان والعمل من أجل تعزيز تلك الوحدة.
٤- الإقرار بتنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والإتحاد الأفريقي الصادرة بشأن الأزمة.

في السلطة على المستوى الاتحادي

١- إدراج الاتفاقية في الدستور الانتقالي.
٢- تقاسم نسبي غير كامل للسلطة في المرحلة الانتقالية.
٣- الإصلاح الهيكلي لكل المؤسسات الدستورية والديوانية.
٤- إعادة حدود دارفور إلى ما كانت عليها في الأول من يناير ١٩٥٦م.
٥- كوتة في الخدمة المدنية بنسبة السكان لمعادلة التوازن لأبناء دارفور في المستويات المختلفة مع التميز الإيجابي نوعاً.
٦- نسبة محددة لقبول طلاب دارفور بالجامعات مع مراعاة شروط القبول ومجانيته لفترة زمنية محددة.

على المستوى الإقليمي

١- تأسيس سلطة إقليمية انتقالية باختصاصات وصلاحيات محددة لفترة انتقالية تنتهي بإنفاذ الاستفتاء على الإقليم.
٢- الاتفاق على إجراء استفتاء شعبي في دارفور لتقرير الوضع الإداري والسياسي والمخايرة بين حكومات ولايات فقط خاضعة للسلطة الاتحادية أو حكومة إقليم كمستوى رابع للسلطة يكتسب صلاحياته من صلاحيات السلطة الاتحادية مع بقاء الحكومات الولائية.
٣- التقاسم النسبي للمشاركة في مستويات الحكومات الولائية وعلى مستوي المحليات.
٤- عقد منتدى حوار معمّق بين أبناء دارفور بغية توفير الدعم لإنفاذ الاتفاقية تحت مسمّى الحوار الدارفوري الدارفوري.

في الثروة

١- تعزيز اختصاصات وصلاحيات مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات التي تم إنشاؤها وفق اتفاقية نيفاشا وتمكينها من وضع معايير تقاسم الثروة وتنفيذها.

٢- الإصلاح الشامل للسياسات والبنية الهيكلية الاقتصادية والمالية ومؤسساتها.
٣- التزام الحكومة بدفع مبلغ تأسيسي قدره ٧٠٠ مليون دولار لصندوق دارفور للإعمار والتنمية على مدى ثلاثة سنوات ٢٠٠٦م / ٢٠٠٧م / ٢٠٠٨م.
٤- القيام بتقييم احتياجات دارفور لما بعد الحرب من حاجات إغاثية وإسعافية وخدمية وتنموية عبر ما عُرف ببعثة التقييم المشتركة (JAM).
٥- عقد مؤتمر دولي للمانحين يذهب عائده لصالح صندوق دارفور للإعمار والتنمية.
٦- دفع التعويضات الفردية والجماعية حتى الانتهاء من كل المطالبات التي تتيح الاتفاقية فيها لكل المتضررين التقدم بها خلال فترة لا تتجاوز ١٠ سنوات.
٧- تعزيز الإقرار بالحواكير والحقوق التاريخية لملكيات الأرض وتأمين حق الجميع في الانتفاع باستخداماتها.

في الترتيبات الأمنية

١- تفكيك ونزع سلاح الجنجويد والمليشيات الحكومية المماثلة خلال قيد زمني محدد.
٢- إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية.
٣- إقامة مناطق منزوعة السلاح وحماية معسكرات النازحين.
٤- التحريز على الأسلحة الثقيلة لدى الحركات الثورية وتجميع قواتها في أماكن متفق عليها وتوفير الدعم اللوجستي غير العسكري لها.
٥- دمج ثمانية آلاف من مقاتلي الثوار ضمن القوات المسلحة والشرطة والأمن وإعادة دمج البقية في المجتمع ضمن برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج Disarmament, Demobilisation and Re-Integration (DDR)
٦- استيعاب ثلاثة آلاف من المقاتلين في المعاهد المتخصصة للتدريب المهني لتأهيلهم في الحرف المتنوعة.
٧- تقليص وإعادة انتشار القوات الحكومية في دارفور وتحديد مواقع انتشار الوحدات المدمجة.

هذه بشكل مختصر أهم ما ورد في اتفاقية أبوجا من حقوق، ورغم أنه هناك بعض التفاصيل الدقيقة لما يمكن أن تُسمّى حقوق لم ترد، إلا أنني كما قلت قد ركّزت على البنود الكبيرة ذات التأثير المباشر.

كيف يفكّر نظام البشير

أنه من المعلوم بداهة بأن نجاح أي معالجة لأي نزاع مسلّح وبشكل نهائي لا يقوم على عامل الانتصار العسكري لأحد الأطراف، ذلك فقط هو وقف للمعارك وإخماد جزئي للنار التي اشتعلت من جراء الأزمة ولكن استمراريتها على ما هي عليها لم تتأثر بل أضيفت إليها أغبان إفرازات النزاع المسلّح. المعالجة الشافية لأي نزاع يقوم على ضرورة اعتراف الأطراف بوجودها وطبيعتها وإبداء الإرادة الصادقة لمعالجتها من خلال الحوار أو التفاوض أو تراجع الطرف الظالم عن ظلمه، هذه هي القواعد المثلى، لكن نظام البشير يخالف هذه الحقائق ويمضي دائماً في الاتجاه المعاكس، فهو يبني نظريته على فرضية الحسم العسكري ويعتقد بأنه يملك الآليات فإن فشل، فإنه يبنيها على المراوغة في الالتزام الذي قطعه في أي اتفاق، وهو بذلك يؤكد حقيقة ثابتة بأنه يصر على نهجه في الظلم والأحادية في إدارة الدولة ما دانت أفاعيله تؤتي أكلها ببقائه، وهو أمر يخالف قواعد الفطرة ويجانب الأعراف ويتباين مع الشرائع ويتضارب سلباً مع كل المواثيق الدولية.

عندما أرسلت حركة تحرير السودان الموقّعة على اتفاقية أبوجا وفد حُسن النوايا وأتبعه بوفد المقدّمة إلى الخرطوم في يونيو ٢٠٠٦م، تمهيداً لعودة الحركة بكاملها للمشاركة في إنفاذ الاتفاقية، كان نظام البشير تحت عباءة حكومة الوحدة الوطنية يخطط بعقليته المعهودة وهي المراوغة والتنصّل من أي التزام وإضاعة الوقت حتى تنتهي الفترة الانتقالية ولا يكون للاتفاقية أي وجود أو تأثير فعلي في اتجاه معالجة القضايا الأساسية محل النزاع. إذاً فالنظام يُعزز الشكوك لدى الآخرين بل ويؤكّدها بأنه ليس أهلاً للثقة والالتزام والعهد رغم ما يتشدق به من أنه يسير على هدى التعاليم الإسلامية التي أكد واقع ممارساته خلال أكثر من عشرين عاماً بأن بين أفعاله وبين التعاليم الإسلامية برازخ تتسع وتزداد بعداً بقدر الكلمات التي نطق بها منسوبوه وما زالوا، وأن الإيمان لم يبلغ من دواخلهم إلا ما بين اللسان والحلق حيث تتبادل الأحرف مخارجها بلا خجل أو وجل.

حدثني عضو من أعضاء المجلس الوطني لا يمكنني ذكر اسمه نزولاً عند رغبته بأنه كان حاضراً لاجتماع جمع بعض قيادات المؤتمر الوطني مع الرئيس البشير عقب التوقيع على اتفاق السلام الشامل في يناير في نيفاشا ٢٠٠٥م، وكانوا يتبادلون الحديث حول الحركة الشعبية الشريك القادم للسلطة وزعيمه د. جون قرنق وكيفية التعامل معه، فقال

لهم الرئيس البشير، عندما يصلوا إلى الخرطوم سنمنحهم شهر عسل واحد ثم نشتت شملهم، لكن يبدو أن حسابات البشير كانت خاطئة وأثبتت الحركة الشعبية أنها كانت عصية عطفاً على ما انتهت إليه الاتفاقية من انفصال جنوب السودان. في ذات الاتجاه ذكر أحد كبار مسئولي الأمن في النظام بعد مضي سنتين من اتفاقية أبوجا، ذكر لأحد قيادات حركة تحرير السودان من الذين تمكّن النظام من استمالتهم وكادوا أن يكونوا جزءً من المؤتمر الوطني، قال له، بعد توقيع اتفاق أبوجا وقبل حضور حركتكم إلى الخرطوم كنا قلقين جداً من حضوركم ومشاركتكم خاصة مما شاهدناه من نقل عبر القنوات التلفزيونية لمؤتمر حسكنيتة والعروض العسكرية واستقبال الوفود الأجنبية المشاركة، لذلك رصدنا مبلغ ثلاثين مليار جنيه لتفتيت الحركة وتشتيتها، لكننا لم نصرف مليار واحد واستطعنا تفتيتكم وتشتيتكم. بغض النظر عن مدى صدقيه أو عدم صدقيه مضامين الحديث والأرقام التي أوردها المسؤول الأمني ورواية الراوي، إلا أن الحقيقة التي أريد استخلاصها هي أن المثالين يؤكّدان ما ذهبنا إليه من تشخيص لنوايا النظام وغياب الإرادة الصادقة لديه في معالجة الأزمات بالالتزام بالعهود، بل هو يتمادى في الإصرار على رؤيته الأحادية فإن عجز عن تحقيق ذلك، اسقط كل حمل يمكن أن يهدد بقائه في السلطة مهما كانت مخالفته للمبادئ التي رفعها أو للشعارات التي طفق يدندن بها لعقود مثل شعار معاداته لإسرائيل بينما تحت الطاولة أعلن د. مصطفى عثمان إسماعيل مستشار الرئيس البشير في لقائه مع القائم بالأعمال الأمريكي في السودان عام ٢٠٠٨م استعداد حكومتهم تطبيع علاقاتها مع إسرائيل إن حسّت أمريكا علاقاتها مع السودان، هذا طبعاً وفق ما ورد في تسريبات (ويكليكس)، والمثال هنا فقط لتأكيد مناقضات النظام لما يدّعي أنها ثوابته، النظام أيضاً على استعداد لإسقاط أي شيء مهما كانت أهميته للدولة أو للشعب أو لوحدة الوطن، تماماً كما خالف البشير كل ما ورد في بيانه الأول الذي أذاعه يوم استولوا على السلطة عبر انقلاب في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وهو الذي قاد الوطن إلى الانقسام، بعد أن ظل موحّداً لأكثر من مائة عام. النظام طمس معالم التنوع الثقافي الذي يزخر به السودان فأقعده عن أداء دوره كأمة قادرة على العطاء إلى جانب الأمم النظيرة، حتى أضحى السودان مشوّهاً في هويته، تائهاً في ثقافته، متأرجحاً في نظام حكمه، ضبابياً في جغرافيته، محرّفاً في تاريخه، منفصلاً عن ماضيه، متخلفاً عن حاضره وبعيداً عن مستقبله.

هذه هي بعضاً من عناوين استقبال الحكومة لحركة تحرير السودان التي وقّعت معها على اتفاقية أبوجا أملاً في تحقيق السلام في دارفور، ولم تكن الحركة على غير دراية بهذه

الحقيقة لكن قيادتها تغافلت عنها تحت اعتقادها بأنها إن أظهرت الرغبة في إقامة شراكة صادقة ربما تجعل النظام يُبدّل من تعامله ونهجه المعروف، وهي الرؤية التي كُنت شخصياً أقف معارضاً لها منذ أول يوم وصلنا فيه إلى الخرطوم كامتداد لقناعتي بأن النظام ليس من النوع الذي يتآخى بذلك الفهم وإنما هو يستهوي وضع مشاركيه تحت إبطه ويزيد من ضغطه عليهم كلما قدّموا صفحة ناصعة من الأخلاق أو أظهروا شيئاً من المرونة واللين أملاً في إخضاعهم للمزيد من الاستسلام، وبالتالي ينبغي علينا التعامل معه بلغته وكطرف في الاتفاقية وأن له التزامات يؤدّيها وأن هذه الالتزامات لا تُستجدىَ منه تحت مسمّى شراكة وهو الذي سعى وقاتل لإنكارها ولكنه فشل، لم يشارك أغلب قيادات الحركة بما فيها رئيسها وجهة نظري هذه، إرهاصات حقيقة وجهة نظري تلك كانت بائنة في كل تعاملات النظام عبر مسيرة تنفيذ الاتفاقية، غير أن الحركة لم تقتنع بذلك إلا بعد خمسة سنوات يوم أن وجد مني أركو مناوي رئيس الحركة والذي كان يشغل منصبي كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية، وجد نفسه بعد انتخابات أبريل ٢٠١٠م معزولاً من مناصبه ومُهمَلاً من النظام بلا منصب وبلا دور حتى في الاتفاقية التي وقّعها، ومحاصراً حتى في عمله على نطاق حركته، فخرج وأعلن انسلاخه من اتفاقية أبوجا داعياً إلى إسقاط النظام، ولكن جاء ذلك متأخراً كثيراً، وعموماً أن يأتي متأخراً خير من أن لا يأتي أبداً كما تقول الحكمة.

اللجنة العليا لتطبيق الاتفاقية

بعد عودة وفد رئيس الحركة مني أركو مناوي إلى الخرطوم في يوليو ٢٠٠٦م لأول مرة بعد توقيع الاتفاقية، كان قد مضى على وجود وفد المقدّمة ما يزيد على شهر، واستمر وفد المقدمة ممسكاً بكل الملفات حتى تم تشكيل اللجنة العليا لإنفاذ الاتفاقية في سبتمبر ٢٠٠٦م حيث تولّت اللجنة ملف تنفيذ الاتفاقية والتي حتى ذلك الحين لم ينفّذ منها سوى صدور مرسوم تسمية مني أركو مناوي كبيراً لمساعدي رئيس الجمهورية، بيد أن تشكيل اللجنة المحورية لبعثة التقييم المشتركة (JAM) والتي ترأسها هولندا والمناط بها تقييم احتياجات الإقليم من الإغاثة والإسعاف والتنمية لما بعد الحرب توطئة لعقد مؤتمر دولي للمانحين في نوفمبر ٢٠٠٦م كما نصّت عليها الاتفاقية، كانت قد بدأت نشاطها منذ منتصف يونيو ٢٠٠٦م. كنت قد ترأست اللجنة العليا لإنفاذ الاتفاقية من طرف الحركة وهي اللجنة التي تجمع أطراف الاتفاقية ويترأس اجتماعاتها المشتركة السفير سام إيبوك ممثلاً للإتحاد الأفريقي، وكانت اجتماعات اللجنة العليا

تنعقد في مقر إنفاذ الاتفاقية بشكل دوري أو استثنائي، لم يكن ذلك يروق للنظام فهو كان يخطط لإجهاض الاتفاقية، ولأنه يسعى لذلك فإن استمرار الاجتماعات برئاسة الإتحاد الأفريقي وهو ما نصت عليه الاتفاقية، يعني بالنسبة له أن محاضر الاجتماعات ستمثّل أرضية التقارير التي سترفع إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي وبالطبع إلى مفوضية الإتحاد الأفريقي ومن هناك إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وهو الأمر الذي سيُثبت قصور النظام وتلكؤه في تنفيذ الاتفاقية رغم أنه ظل غير عابئ بما يصيبه من جراء مصادماته الدائمة مع الرشد ومع المجتمع الدولي فقد زادت سماكة جِلده ومات الإحساس لديه لكثرة الضرب عليه وكثرة ما يستجيب فيه تحت الطاولة بعض الضرب.

كان الدكتور مجذوب الخليفة يسعى مراراً تحت مسمّى الشراكة أن يسحب البساط من استمرارية تلك الاجتماعات وأن تتحول وتقتصر على اجتماعات ثنائية مباشرة بين لجنة الحركة ولجنة النظام وبعيداً عن أنظار الإتحاد الأفريقي أو أي من المجتمع الدولي، لم يجد د. مجذوب مطاوعة من شخصي في محاولاته تلك، بل كان إصراري على أن تنعقد اجتماعات اللجنة العليا تماماً كما نصت عليها الاتفاقية برئاسة الإتحاد الأفريقي وأحياناً بحضور بعض الشركاء من المجتمع الدولي وفي المقر المحدد، وبدأ النظام بعد ذلك في عدم ثبات الأعضاء الذين يشكّلون وفوده وكأنه يسعى إلى تضييع وقت الاجتماعات، خاصة وأن الكثير من الذين حضروا الاجتماعات الأولى كانوا يتحججون بأنهم لم يقرؤوا كامل الاتفاقية بعد وهم في حاجة إلى وقت رغم أن ذلك أمر يهمهم وليس من مهام اجتماعات اللجنة العليا، لكننا ذكّرناهم بضرورة تثبيت الوفد حتى لا تكون الاجتماعات محجّة للنظام لإضاعة الوقت. بيد أن د. مجذوب الخليفة حقق مراده بعد أن تقدمتُ باستقالتي من رئاسة اللجنة العليا للإنفاذ وتوليت رئاسة صندوق دارفور للإعمار والتنمية في نهاية أكتوبر ٢٠٠٦م وتولى محمد التجاني الطيب رئاسة اللجنة العليا لإنفاذ الاتفاقية من طرف الحركة خلفاً لي، ولعله من منطلق مفهوم العديد من قيادات الحركة انحاز إلى الاعتقاد بأن سياسة الشراكة تقتضي مجاراة النظام حتى في إقصاء الإتحاد الأفريقي من رئاسة اجتماعات اللجنة العليا وقصرها على طرفي الاتفاقية بشكل ثنائي لكسب ود النظام وثقته وهي كانت قناعاته المجانبة لقناعاتي، وليت إخوتي كانوا يعلمون أن النظام من زبوت جامد وليس من لحم ودم، وأنه ليس نظاماً جاء ليشارك الآخرين وإلا لما انقلب على النظام الديمقراطي الذي يتيح المشاركة للجميع، ظللت أردد بأن الحركة لطالما ارتضت أن تأتي بذلك الاتفاق فإن الطريق

لإنفاذه لا يتم إلا بشق الأنفس، وأنه ليس من شق الأنفس الاستسلام للنظام بمسمّى الشراكة وإنما شق الأنفس يقتضي المواجهة وتحمّل تبعاتها. ومضى شهر وأردف بآخر للعسل الثنائي الذي أبعد الإتحاد الأفريقي عن رئاسة الاجتماعات المشتركة، وتخلّص النظام من أي شاهد أو رقيب حتى وإن كان هو الإتحاد الأفريقي بقصوره المعهود، ثم قلب للحركة ظهر المجن وانتهى عهد اجتماعات اللجنة العليا للاتفاقية ولم تعد هناك أي اجتماعات بعد ذلك، ووجد رئيس اللجنة العليا لإنفاذ الاتفاقية من طرف الحركة محمد التجاني الطيب نفسه جائلاً وحائراً بين ألاعيب النظام وأكاذيبه، لكن بالطبع بعد فوات الأوان. والحقيقة أن الإتحاد الأفريقي نفسه لم يكن متشدداً ولا حريصاً على استمرار الاجتماعات برئاسته لو لا إصرارنا عليه إبان رئاستي للجنة العليا مما ألزمه وقطع الطريق عليه أمام أي تنصّل، لكن عندما تهيأت له الفرصة في مرحلة لاحقة أن يتراخى ويتنصّل بفعل ابتعاد الأطراف عنه برغبتهم، وعندما وجد أن ذلك الإصرار الذي كان يلزمه قد غاب، غاب هو الآخر ولم يسأل.

في حزمة الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان وتهيئة المناخ للتعددية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، لم يتحقق منه شئ يذكر إن لم نقل أن النظام زاد عناداً وانعزالاً رغم بعض الحريات التي تنسّمتها القوى السياسية في السنة الأولى من تنفيذ الاتفاقية، فالحزمة التي جاءت في الاتفاقية بضرورة احترام حقوق الإنسان وبسط الحريات وتمكين التنظيمات السياسية والأفراد من التعبير عن معتقداتهم ورؤاهم السياسية والعمل على صون وحدة البلاد والإعداد لديمقراطية تجد التعددية فيها مراتعها ويحقق الشعب مراده ويتم من خلالها التبادل السلمي للسلطة وإنفاذ القرارات الدولية وذلك إما بانتفاء الأسباب التي أدت إلى صدورها أو بتطبيق ما جاء فيها، كل هذه البنود وبعد خمسة سنوات من تطبيق اتفاقية أبوجا كان النظام قد تحصّن وتصفح بالمزيد من الانعزالية عن الشعب والانكفاء الأحادي والإصرار على المضي في طريق نفس الأخطاء والمكابرة بأنه إنما يمضي على طريق تحقيق مشروع حضاري لا حضارة فيه. فقد ازداد النظام انتهاكاً في حقوق الإنسان وبعد إجازة قصيرة مع الميثاق الصحفي الذي أتاح هامشاً ضيقاً من الحريات الصحفية، عاد وبدأ يكمم الصحف والأفواه معاً، ثم تخلّى عن التزام التعددية وحوّل البصيص منه إلى حجل زائن لكنه ضاغط حول أرجل التنظيمات المتوالية وطالبها بأن تسبّح وتردد ما يبهجه ويبزّ الآخرين، أما التعداد السكاني فقد فصّله وفق مراده وزوّر الانتخابات كما شاء واغتال كل خلايا الوحدة

الوطنية فهيأ فصل الجنوب وقسم البلاد إلى اثنين وحزن في قمقمه قائلاً بأنه سيعمد إلى ما أسماها الجمهورية الثانية، ثم تقوقع يهمهم بأنه لن ينفّذ لا قرارات الجنائية الدولية ولا مجلس الأمن حتى يأتيه أمر الله، وما كان يدري أن أمر الله قد أتاه منذ يوم أن سد باب الرحمة في قلبه أمام شعبه، هذا هو نظام الإنقاذ بامتياز.

ماذا كان من أمر التقاسم في السلطة

إذا كان لي أن ألخّص مفهوم السلطة فإنني أقول أنها حزمة من السلطات والصلاحيات يحميها الدستور ويدعمها التفويض الشعبي المُمثّل في الجهاز التشريعي ويُعَبّر عنها في مجموعة القوانين واللوائح التي تُؤطّر وتُنظّم وتَحكم كيفية وحدود المُفَوَضين بممارستها لأجل رفاهية الشعب، بيد أنني أدرك مثلي ومثل غيري أن المعنى يتمدد بلا حدود بعمق تمدد شهوة وشغف الإنسان للسلطة في أي زمان وفي أي مكان.

إن أولى ممارسات النظام في إجهاض الاتفاقية جاءت من رفضها إدراج الاتفاقية في الدستور، وعدم الموافقة على وضع قانون لإنشاء السلطة الانتقالية الإقليمية، وبينما تنص الاتفاقية على أن يُسمّي رئيس السلطة الانتقالية أعضاء مجلس السلطة وعلى رئيس الجمهورية إصدار المرسوم بتسميتهم في مواقعهم، ومعلوم بأن مجلس السلطة الانتقالية كان يضم ستة رؤساء مفوضيات بالإضافة إلى ولاة ولايات دارفور الثلاثة بحكم مناصبهم، ومفوَضين آخرين بلا مفوضيات، وهو مجلس دستوري كونه جاء معبّراً عن اتفاقية اعتمدها المجلس الوطني، ويأتي تحقيقاً لما ينبغي أن تكون الاتفاقية قد هدفت إليه من تمكين بعض أبناء دارفور للمشاركة في جزء من ممارسة السلطة حتى ولو جاء ذلك في حدود السلطة الانتقالية التي كانت صلاحياتها محددة المدة بالفترة الانتقالية، وبالتالي من الناحية الدستورية لهم مضمون لمسمياتهم ولهم توصيفهم ولهم ترتيبهم البروتكولي في الدولة ويتبعون الإجراءات المتّبعة مع الدستوريين في المراسيم الرئاسية وغيرها. لكن كل هذا لم يحدث فلم يؤدّي رؤساء المفوضيات القَسَم الدستوري أمام رئيس الجمهورية، ولم يكن مضمون مسمّاهم متوافقاً مع الحد الأدنى لأعضاء المجلس المتمثل في الولاة الذين هم بدرجة وزراء اتحاديين، بينما تم الإصرار على اعتبار المفوضين بدرجة وزراء دولة في المخصصات، كما لم يكن لهم أي ترتيب بروتكولي دستوري في الدولة، وبالتالي فإن روح المشاركة في السلطة قد فُرِّغت من محتواها بشكل متعمّد لكننا لا ينبغي أن نُلقي باللائمة كلها على النظام الذي كان يمارس نهجه، فحركة تحرير السودان التي قبلت بكل ذلك ممثلة في رئيسها الذي هو رئيس

السلطة الانتقالية، يتحملون الجزء الأكبر من المسئولية، علماً بأنني بالإضافة إلى رئيس مفوضية الأراضي المهندس آدم عبد الرحمن أحمد ظللنا نسعى بجد لأكثر من ثلاثة أشهر قارعنا فيها كل حجج المستشارية القانونية لرئاسة الجمهورية ووزير شؤون رئاسة الجمهورية لكن كما يقول المثل برغم الضرب عليهم بكل الحجج الدامغة إلا أنهم حرنوا تحت مضمون تميت الأمور بالحَرون السكوتي مستجيرين بسكوت رئيس السلطة الانتقالية وبقية رؤساء المفوضيات.

بند التعليم مثال للمماطلة

إذا استعرضنا بند قبول أبناء دارفور في الجامعات من خلال تحديد نسبة محددة يراعى معها شروط القبول والإعفاء الكامل من الرسوم الدراسية لفترة محددة وهو مضمون البند كما نصّت عليه الاتفاقية، نجد أن فلسفة إقرار هذا البند جاءت من منطلق التدهور فوق المسبوق والمشهود للتعليم في دارفور عن غيرها من أقاليم السودان الأخرى، الجميع على قناعة تامة بأن التعليم قد تدهور بشكل أكبر وسريع في جميع أنحاء السودان خلال حقبة حكومة البشير، ولعل هذا التدهور بائن من خلال مستوى الخريجين الذين لم يكونوا مذنبين فيما آل إليه حالهم، هذا ما لقّنوه لهم، فالتدهور طال التخطيط والمناهج والمعلمين والتدريب والوسائل والبنيات التحتية، بيد أن فوق هذا التدهور الشامل كان وضع التعليم في دارفور أكثر تضرراً، وهو واقع أكدته تقارير النظام نفسه، (التقرير الإستراتيجي لعام ١٩٩٧م) مثالاً، وهو تقرير صدر قبل اندلاع الأزمة المسلّحة بخمس سنوات تقريباً، ومن هنا فإن تخصيص امتياز لقبول أبناء دارفور لفترة محددة هو في الواقع ليس إلا محاولة خجولة لإلحاقهم بالآخرين، ولا ينبغي أن ينظر إليه الآخرون بأنه تمييز، حيث أن إنصاف المظلوم لا يمكن أن يكون تمييزاً قط وإنما تكفيراً للظالم عما ارتكبه، والظالم هنا ليس بقية طلاب الأقاليم الأخرى وإنما هي الدولة التي لم تُحسن توزيع الحقوق كما ينبغي.

عندما عزمت حركة تحرير السودان إنفاذ هذا البند، وهو يتيح في كل عام خلال الأعوام العشرة المحددة لنهاية البرنامج أن يتم تخصيص ١٥٪ من المجموع الكلي للمقبولين في الجامعات القومية في العاصمة لطلاب من دارفور يراعى في هذه النسبة الذين تؤهلهم درجاتهم أصلاً للتنافس العام، والمضمون هنا يستهدف في المقام الأول الكليات التطبيقية قبل كل شيء ولا يُسقط الكليات النظرية بالطبع، باعتبار أن تواجد أبناء دارفور في هذه الكليات في العشرين سنة الأخيرة ونظراً لضعف مستوى التعليم

العام هناك ظهر بجلاء أنه شبه معدوم، هذا يعني أنه وخلال ١٠ سنوات وإذا استمر التصاعد في أعداد القبول يمكن أن يتم قبول ما لا يقل عن ٥٠ ألف من خلال هذا البرنامج إضافة إلى أولئك الذين يتم قبولهم من خلال قدرة درجاتهم للتنافس الطبيعي، وهنا لا ينبغي لأحد أن يتحدث عن المراعاة في شروط القبول قد تُضعف المستوى، حيث أن ذلك يتم في إطار محسوب ومدروس بعناية، ولتحقيق وتنفيذ هذا الالتزام بين حركة تحرير السودان والحكومة، فقد شكّلت حركة تحرير السودان من جانبها لجنة متخصصة أوكلت إليها إنفاذ هذا البند وأعطتها كامل الصلاحيات، وحتى يدرك القارئ من منطلق اهتمامه بإدراك وتقييم حقيقة الأمور من منظور أن الاتفاقية جاءت في إطار معالجة جزء من الاختلالات التي تشكّل بعضاً من أسباب النزاع، نورد هنا أسماء أعضاء اللجنة التي شكّلتها حركة تحرير السودان وأوكلت إليها أمر إنفاذ بند قبول أبناء دارفور في الجامعات القومية.

جاء تشكيل اللجنة من :

البروفسير إبراهيم الأمين حجر رئيساً للجنة والبروفسير عبد الرحمن بشاره دوسه نائباً للرئيس والبروفسير محمد أبكر أحمد مقرراً والدكتور مصطفى نجم البشاري نائباً للمقرر بالإضافة إلى عضوية كل من البروفسير صلاح الدين عبد الرحمن الدومة والبروفسير أبكر علي إدريس والدكتورة الراحلة فاطمة الرشيد والدكتور عباس يوسف التجاني والدكتور آدم خاطر سام بالإضافة إلى الأستاذ علي حسين دوسه الذي كان عضواً في مفاوضات أبوجا ورئيساً مناوباً لملف السلطة باعتباره ملماً بكل تفاصيل ما جرى خلال التفاوض لمعاونة اللجنة بما تحتاجه من معلومات عن الاتفاقية وملابساتها في إتمام عملها، ولا بد أن يلحظ القارئ بأن الحركة قد أعطت إنفاذ هذا الأمر إلى المتخصصين وجميعهم كانوا وما زالوا أساتذة في الجامعات وإداريين مقتدرين، وأن بعضهم كانوا مدراء لجامعات عديدة، بل ونبوؤوا مناصب دستورية أخرى في بعض الحقب. لا بد أن أشهد وللتاريخ أن هذه اللجنة قد بذلت من المجهود والمثابرة والمنهجية والعلمية في السعي لإنفاذ عملها ما يتجاوز كل تصور، فقد أعطوا الأمر جل اهتمامهم، اهتمام المدرك لمآلات الأمور من قبل ومن بعد، ليس من باب الغيب ولكن من واقع التجربة والقراءة الواقعية للمعطيات والعوامل المتوفرة بين أيديهم والتخطيط السليم، وكانت لهم صولاتهم وجولاتهم متجاوزين في ذلك كل خصوصياتهم وقيمة وقتهم، فقد نذروا كل ما يملكون لإنجاز الأمر، وهو إنجاز لفائدة الوطن السوداني أولاً

ولدارفور ثانياً وربما لحركة تحرير السودان ما يلحقها من ثناء أداء الواجب، لكن ما نحن بصدد توثيقه هنا هو أن اللجنة وبرغم اجتماعاتها المتواصلة مع وزارة التعليم العالي وهي الجهة المختصة ومع كل الجهات ذات الصلة وبمشروعها القائم على العلمية والمنهجية، إلا أن الناتج لم يكن كما ينبغي أن يكون عليه تنفيذ البند، فقد تنكّرت الحكومة على التزامها يوم رأت أن الناتج الذي يذهب مباشرة للإنسان في دارفور مرضي ويعمل على موازنة المعادلة المختلّة في التعليم، بل وسينقل طلاب الإقليم نقلة كبيرة في الكم والكيف، فآثرت رفض تنفيذ البند كما جاء في اتفاق أبوجا وكما فصّلته اللجنتان (لجنة التعليم من جانب الحركة ولجنة الحكومة الممثلة في الوزارة) ولعل من سخريات الأقدار أن يقف وكيل وزارة التعليم العام الدكتور المعتصم عبد الرحيم حسن متحدياً ورافضاً ومعطّلاً حتى قرار وزير التعليم العالي الذي كان إلى جانب تطبيق البند كما جاء في الاتفاقية، والمعلوم أن وزير التعليم العالي الدكتور بيتر نيوت كوك كان قد جاء للمنصب ضمن تقاسم اتفاقية نيفاشا، بل أن كبير مساعدي رئيس الجمهورية مني أركو مناوي وهو في الترتيب الرابع من حيث السلطة في الدولة والمسؤول الأول عن إنفاذ الاتفاقية لم يستطع أن يتجاوز قرار وكيل الوزارة، حيث أنه رغم وقوفه إلى جانب خلاصة أعمال اللجنة وتوجيهه بإنفاذ ما جاء في تلك الرؤية إلا أنه لم تنفِّذ الجهات المعنية توجيهاته ولا قراراته لأن كل ذلك يتحكم فيه اللوبي الحاكم والممسك الحقيقي بالسلطة، والمعلوم أن وكيل الوزارة ينفّذ ما كان يمليه عليه د. مجذوب الخليفة الذي بالطبع ينفّذ رغبة وتوجيهات اللوبي الحاكم، هنا يمكن للقارئ أن يدرك مدى تشبّث نظام البشير بالأحادية، وأنه ليس مستعداً لتقاسم السلطة بشكل حقيقي حتى وإن تم الاتفاق على ذلك في اتفاقيات مشهودة، وهنا أعود فأقول أن أي اتفاقيات مع النظام دون ضمانات قوية يحركها ويستخدمها الطرف الآخر متى اقتضت الضرورة سيكون مضيعة للوقت وتقوية ومناعة للنظام وإطالة لعمره. إنه نظام فقط يؤمن بمبدأ تقاسم الأرقام على الورق مع وقف التنفيذ إلا من خلال رؤيته، وبالتالي طبّقت الحكومة بند التعليم وفق رؤيتها دون أن تُمكّن أبناء دارفور من الإعفاء ولا من النسبة المحددة في الاتفاقية ولا من الاستفادة من مراعاة شروط القبول إلا في نطاق نستطيع أن نصفه بأنه أكثر من محدود جداً. اللجنة التي ضمّت الأساتذة الأجلّاء كانوا أكثر المتحسرين على وطن أستطيع أن أقول أن الولاية فيه تقوم على العنجهية التنظيمية الجهوية التي يتبناها لوبي مدمّر أقعد الوطن وقيّده من الانطلاق طوال أكثر من خمسين عاماً.

بند الخدمة المدنية

تقول الاتفاقية في أمر تواجد أبناء دارفور في الخدمة المدنية، وهو معلوم أن تواجدهم فيها يكاد يكون رمزياً إذا ما كُشفت الإحصاءات والتي تذهب إلى أن تواجدهم يقل عن ١٪، لا سيما في مستويات الإدارة الوسيطة والعليا، ولا نستطيع أن نؤكّد هذه الإحصاءات من مصادر دقيقة لكنها أرقام متداولة بين النخب، والحقيقة أن دارفور لم تسع في العهود السابقة إلى المطالبة بالنظر في أمر تواجد بنيها في الخدمة المدنية على أساس المحاصصة، ذلك أنه وإلى حد كبير لم يكن الظلم مقنناً وسياسة تتبناها وترعاها الدولة كما هو الحال في العشرين سنة الأخيرة، أي في عهد حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس البشير، والحالات التي تواجدت كانت تعود إلى ممارسات أفراد أو مجموعات يستغلون سلطات مناصبهم لكنه ليس ممكناً أن نطلق عليها سياسة ومنهجية دولة، رغم أن (الكتاب الأسود) قد أظهر ذلك القدر الكبير من التفاوت بشكل مفصّل بالأرقام.

أنا على قناعة تامة بما ينبغي أن يقوم عليه الانتساب للخدمة المدنية من منطلق المعايير المتعارف عليها، وهي لا تتضمن إجبارية النظر إلى الجهة أو القبيلة أو الدين أو العرق أو الجنس، لكن عندما يصبح التجاوز لحقوق البعض سياسة ومنهجاً يقومان على إقصاء واستئصال قطاعات جهوية بعينها، حينئذٍ تفرض النزاعات حلولها التي من بينها المحاصصة كعلاج انتقالي لإعادة الأمور إلى نصابها، وهو ما حدث من أمر إقرار بند الخدمة المدنية في اتفاق أبوجا وإن لم يتم تصبيقه وبالتالي لم يحقق المضمون المستهدف لكن الاعتراف به خطوة مهمة. فقد نصت الاتفاقية أن يتم تشكيل لجنة تقوم بدراسة مفصّلة لتواجد أبناء دارفور في الخدمة المدنية، وبحيث ترفع اللجنة تقريرها خلال عام واحد، أي في منتصف العام ٢٠٠٧م على أن يتم بموجب نتائج تقرير اللجنة وضع برنامج إكمال استيعاب أبناء دارفور في الخدمة المدنية بحيث يصبح تواجدهم فيها بنسبة ٢٠٪، وبالطبع لا يقتصر هذا الاستيعاب في مدخل الخدمة وإنما يشمل كل المستويات الإدارية، كما نصّت الاتفاقية على أن يتخذ رئيس الجمهورية تدابير ومعالجات مؤقّتة تسبق صدور تقرير اللجنة المعنية، وذلك باستيعاب عدد مقدّر من أبناء الإقليم في المستويات الإدارية الوسيطة والعليا في الخدمة المدنية وفي كل المفوضيات والمؤسسات القومية. تم تكوين اللجنة وبدأت عملها، لكنها جُمِّدت بقرار من رئاسة الجمهورية بعد أقل من شهرين من بداية عملها، ثم تم إلغاء تنفيذ البند من أساسه بواسطة د. نافع علي نافع مساعد رئيس الجمهورية عندما تولّى الملف خلفاً

لدكتور مجذوب الخليفة، وقنن ذلك الإلغاء رئيس الجمهورية في وقت لاحق في تحد وخرق واضح للالتزام وفي تأكيد آخر لعدم الالتزام. إذا قُدّر وتم تنفيذ بند الخدمة المدنية كما جاء في الاتفاقية، فهو نصر للسلام والاستقرار في الوطن وتحقيق لطموحات إنسان دارفور الذي هو المستفيد الأول باستعادة بعضاً مما عاشه من ظلم، وليس كسباً لحركة تحرير السودان الموقعة على الاتفاقية إلا من باب نجاح تنفيذ بند من بنود الاتفاقية التي وقّعتها لأن النضال من أجل الحقوق كان وما زال شأناً شارك فيه الجميع.

الممارسة الحقيقية للسلطة

إن الممارسة الحقيقية للسلطة ووفقاً للاتفاقية فإن كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور هو الشخص الرابع في هيئة الرئاسة في الدولة وهو المناط به تولّي ملف دارفور بعد تسميته دستورياً لهذه المواقع باعتبار أنه المساعد الأول لرئيس الجمهورية في كل ما يتعلق بشئون دارفور علاوة على مهام قومية أخرى، والحقيقة المؤلمة أن هيئة الرئاسة في السودان كانت تجتمع من ثلاثة فقط وهم رئيس الجمهورية عمر البشير والنائب الأول للرئيس سيلفاكير ميارديت ونائب رئيس الجمهورية على عثمان طه رغم وضوح نص البند ٦٥ من المادة ٨ من الاتفاقية والذي يقول أن كبير مساعدي رئيس الجمهورية هو في المرتبة الرابعة في هيئة الرئاسة، وهذا لا يُعطي مجاز التفسير بأنه يأتي في الترتيب الرابع في البروتكول في الدولة، حيث أن ورود هيئة الرئاسة مسبوقاً بالجملة (في هيئة الرئاسة) يعني أنه ضمن أعضاء هيئة الرئاسة ولكن ترتيبه فيها يأتي رابعاً، ولعل ذلك أقرب إلى أنه يرتبط بإجراءات تنظيمية داخل الهيئة نفسها وبأي تعديل أو تغيير محتمل في عددية أعضاء هيئة الرئاسة أكثر منه أي شيء آخر، بيد أنني لست خبيراً في التفاسير القانونية لكن أستطيع أن أدفع بالحجج السياسية التي تدعم التفسير كون الأمر سياسي وليس خاضعاً للتفسير القانوني البحت، وأن موضوع كبير المساعدين جاء كما لو أنه معالجة تتيح التواجد في هيئة الرئاسة التي هي مصدر القرار في السودان، ودارفور قد عانت من مصدر هذا القرار الذي لم تكن يوماً ممثلة فيه. كما يلاحظ أنه حتى عندما تتناول هيئة الرئاسة أزمة دارفور وهي أزمة لم تغب عن طاولة هيئة الرئاسة قط، لم يتم دعوة مني أركو مناوي كبير مساعدي رئيس الجمهورية لحضور أي من تلك الاجتماعات وهو الشخص المنوط به تولّي ملف دارفور بعد أن أصبح دستورياً جزءًا من قيادة الدولة، وبذلك يكون الافتراض في أن يكون هو الأقرب للتعامل مع الأزمة للوصول إلى معالجة شاملة مع الحركات الثورية

التي ما زالت رافضة، هذا بالطبع في ظل أي نظام سوي ونوايا سوية، ولكن النظام سَمّى د. مجذوب الخليفة مسئولاً عن ملف دارفور، وبعد وفاته تم تسليم الملف إلى د. نافع علي نافع، ثم تحول إلى د. غازي صلاح الدين، ولعله من سخريات التهميش أنه في كل السفريات الخارجية لكبير مساعدي رئيس لجمهورية وحيث ينص البروتكول بأن من يكون في وداعه وفي استقباله في المطار هو الشخص الذي يليه في الترتيب البروتكولي للدولة كما هو الحال لكل هيئة الرئاسة والمستويات الدستورية، وهو في هذه الحالة مساعد رئيس الجمهورية د. نافع علي نافع إلا أن ذلك لم يحدث طوال خمس سنوات قضاها مني مناوي كبيراً لمساعدي الرئيس ،برغم عدد المرات التي سافر فيها خارج السودان بكثرتها، والواقع أن ذلك يعود إلى العنجهية الجوفاء والكِبر الزائف الذي تتعامل به غالب قيادات نظام البشير من عدة مناظير ليس منها ببعيد أن د. نافع علي نافع يرى في مني أركو مناوي الذي تعود أصوله إلى إقليم دارفور شخصاً لا يرقى مقاماً أن يلتزم هو بوداعه أو لقائه في المطار حتى وإن نصّ البروتكول على ذلك أو معلوم ضمناً من وحي الدستور أو كان ذلك عُرفاً أو حتى ممارسة تتأصل في الذين يتمتعون بشهامة وتواضع أو يتمسكون ببعض الأخلاق السمحة، ويبدو أن د. نافع علي نافع بتجسيد تلك الممارسة التي لا أعتقد بأنها كانت مبرأة من هوى مهما كانت ظروف التواجد أو الغياب فإنه بالتأكيد يضع نفسه خارج أولئك، بيد أني أذكر هذا المثال ليس اعترافاً بأن د. نافع علي نافع يعلو شيئاً في الأصالة على مني مناوي، أنا أدرك بأنه إن لم يكن مني مناوي أرفع أصلاً في صميم إنسانيته وإرث تعاملاته، فلن يكون د. نافع علي نافع أفضل منه اللهم إلا في الدرجة العلمية التي ليس لها إعراب في أمر البروتكول الدستوري الذي نتحدث عنه والتي لم تُزِل بَلمَه، ذلك أنه مع حقيقة أن كليهما من آدم وآدم من تراب، فإن الأصالة تبقى مؤطَّرة بمعايير التفاضل في الأخلاق والمعاملة والشهامة والإنسانية، وبالتالي فإنني أدلل على تعريف القارئ بحقيقة كيف يفكّر قادة نظام البشير في معالجة الأزمات مستهدين بمبادئ اللوبي الحاكم الذي ينزلون عند رؤاه.

هذه هي خلاصة مفهوم النظام لتعامله مع المشاركة في السلطة الواردة في اتفاق أبوجا، أوجزتها في بعض ما رافق فترة تَولّي كَبير مساعدي رئيس الجمهورية منصبه وفقاً لها، وإنشاء السلطة الانتقالية وأمر محلسها ،مفوضيها، وإذا كان هذا هو عنوان التعامل على هذا المستوى، فإن التعامل نفسه انسحب على كافة البنود المتعلقة بملف السلطة والتي لم يتم تنفيذها كما ينبغي وتم إجهاض مضمون المشاركة في السلطة بشكل كامل،

ومرة أخرى أُلقِي باللائمة المماثلة وربما أكبر على قيادة حركة تحرير السودان التي كانت طرفاً في الاتفاقية، وكما قلت أنا ضمنها آنذاك مهما كانت مواقفي منها أو مساعي التي لم يُستجب لها من كل الأطراف. وبالتالي فإن حِزم تطبيق ميثاق حقوق الإنسان وبسط الحريات والتعددية والديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة والتأكيد والعمل لتعزيز وحدة السودان وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والإتحاد الأفريقي الصادرة بشأن الأزمة والتقاسم النسبي للسلطة والتمييز الإيجابي والإصلاح الهيكلي للمؤسسات الدستورية والديوانية وإعادة حدود دارفور إلى ما كانت عليها في أول يناير ١٩٥٦م، وكوتة أبناء دارفور في الخدمة المدنية وقبول طلاب دارفور في الجامعات ومجانية قبولهم ومراعاة شروط القبول وغيرها مما ورد في الاتفاقية تحت ملف تقاسم السلطة لم ينفّذ منها إلا القليل جدّاً، وما تم تنفيذه غلبت عليه رؤية النظام، لذلك ذهبت أنا في تقديري لنسبة التنفيذ في ملف السلطة من حيث تسكين الأفراد في بعض المناصب الواردة إلى ٢٦٪، بينما من حيث المضمون الفعلي لم يتجاوز ١٪ مما جاء في الاتفاقية ضمن ٩٢ بنداً هي بنود الفضل الخاص بالسلطة، وهعلوم أن تلك النسبة ظلّت سائدة منذ أن غادرت السودان في العام ٢٠٠٨م وحتى انسحاب مني مناوي من الاتفاقية في أكتوبر من العام ٢٠١٠م، بيد أن النظام وفي أكتوبر ٢٠١١ م بدأ في استقبال الدكتور التجاني السيسي رئيس حركة التحرير والعدالة في مطار الخرطوم والذي أعلن أنه جاء رافعاً شعار الشراكة مع المؤتمر الوطني لإنفاذ الاتفاق الذي وقّعته حركته في الدوحة – قطر في يوليو ٢٠١١م لبداية مشوار آخر من مسلسل الشراكة بمفهوم الإنقاذ حيث أراد الإخوة في حركة التحرير والعدالة خوض تجربة الاتعاظ في النفس بعد أن أسقطوا جانباً ميزة الاتعاظ في الغير.

تقاسم الثروة

ضمن المختصر المقتضب الذي بيّنته في فقرات سابقة من هذا الفصل عن تقاسم الثروة كما ورد في اتفاق أبوجا، أعيد ذلك وأنا أتناول إخفاق الحكومة في الإيفاء بما وعدت به في التزامها في الاتفاقية. لقد نصت الاتفاقية على اتخاذ بعض الخطوات التعزيزين لمفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات، وهي كما أشرنا سابقاً أنها مفوضية تم إنشاؤها بموجب اتفاقية السلام الشامل (اتفاقية نيفاشا) لكن نظراً لوجود بعض الثغرات فقد جاءت اتفاقية أبوجا ببعض البنود التي تساعد على سد تلك الثغرات وتمكين المفوضية من أداء مهامها على الوجه الأكمل، وما هو مهم في هذا الجانب هو أن هذه

المفوضية ينبغي أن تتمتع باستقلالية تامة، وأن رئيس الجمهورية ليس له عليها من سلطة أو سطوة سوى في الحدود التي تُمكّن المفوضية من أداء دورها بشكل كامل وسلس، وتختص المفوضية بوضع يدها على الإيراد العام للدولة ووضع أسس ومعايير تخصيص وتوزيع الإيراد العام بين الحكومة الاتحادية والولايات رأسياً وداخل الولايات أفقياً، ومتابعة تنفيذ ذلك التخصيص مع الأخذ في الاعتبار التقاسم الوارد في الاتفاقيات المعنية وأيضاً وفقاً للموازنات المعتمدة، على أن عمل المفوضية سيتواصل بشكل مستمر حتى بعد انتهاء آجال الاتفاقيات، وإذا قُدّر لهذه المفوضية أن تعمل وفق ما لديها من صلاحيات لكان موضوع تقاسم الثروة قد عالج الكثير من الأزمات التي نشأت وتأزم النزاع بسببها، وكعادة النظام فعندما تم تأسيس المفوضية وتم تسمية البروفسير إبراهيم منعم منصور وزير المالية الأسبق رئيساً لها بتوافق الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني طرفا اتفاق السلام الشامل (CPA)، بدأت المفوضية عملها، ولكن بعد توقيع اتفاقية أبوجا وورود بنود جديدة تعزز من استقلالية المفوضية وتقوّي من سلطاتها، ولما بدأت المفوضية في ممارسة هذه الصلاحيات الموسّعة المضافة، هنا أحس النظام بأنه سيفقد اليد العليا على أحد أركان السلطة وهو الثروة والتي بممارسة المفوضية لعملها بشكل شفاف يعني أن أهداف الاتفاقيات الموقّعة بتعديل الاختلالات التنموية سيتحقق بضبط التقاسم العادل للثروة، وأن المناطق الأكثر ظلماً ستتمكن من الحصول على نصيبها الحقيقي من الثروة وبالتالي يتحقق النماء والاستقرار، هنا نكص النظام وتفرعن وبدأ يُعرقل أعمال المفوضية وأجبر رئيس المفوضية على أن يتقدم باستقالته. لم تكن الحركة الشعبية تُعطي كثير اهتمام لتدخلات النظام ُطالما أن تلك التدخلات لم تمس بنصيبها من عائدات البترول (٥٠٪) لا سيما مع بلوغ الحركة الشعبية قناعة أن إضاعة الوقت مع لوبي يعتقد بأن السلطة ينبغي أن تَبقَى له ولا يريد أن يغير من سلوكه أمر فيه الكثير من بعثرة للجهود وبالتالي ركّزت الحركة في اتجاه ما يُؤمّن قيام الاستفتاء على تقرير المصير، ولم يكن تمكين المفوضية من التمتّع باستقلاليتها في ظل المعافرة مع المؤتمر الوطني حينئذ أولوية، خاصة مع تنامي المشاعر التي تنادي بالانفصال. هكذا تمكّن النظام من فرض سطوته على المفوضية بتعيين رئيس آخر يتنفس برئته ويخضع لمشيئته، وهنا كانت دارفور وبقية المظاليم هم الضحية، حيث لم يَبلغُ صندوق دارفور للإعمار والتنمية من المبالغ المنصوص عليها في اتفاقية أبوجا كمبلغ أساس موزّع على ثلاثة سنوات ٢٠٠٦م – ٢٠٠٨م وقدره ٧٠٠ مليون دولار

سوى الفتات، حيث حتى خروجي من السودان في يوليو ٢٠٠٨م لم يُحَوّل للصندوق سوى ٧ مليون دولار، أي ١٪، في الوقت الذي انقضى الأجل المفترض فيه تحويل كامل المبلغ وهو ٢٠٠٨م.

صندوق دارفور للإعمار والتنمية

في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦م صدر مرسوم رئاسي بتسميتي رئيساً لصندوق دارفور للإعمار والتنمية كما صدر مرسوم تسمية المهندس آدم عبد الرحمن أحمد رئيساً لمفوضية الأراضي وذلك إنفاذا لأحد بنود الاتفاقية، تأخر صدور المرسوم ثلاثة أشهر عن الموعد المفترض صدوره فيه ولا تتحمل الحكومة كامل المسئولية في ذلك، فحركة تحرير السودان بتأخير تسمية مرشحيها للمناصب أيضاً لها دور في ذلك، وكانت الحركة قد تأخرت في تقديم مرشحيها حتى منتصف سبتمبر٢٠٠٦ م.

مع نهاية شهر يناير ٢٠٠٧م كان صندوق دارفور للإعمار والتنمية قد أكمل تأسيسه وبدأ عمله كأول مؤسسة من مؤسسات السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، ويُذكر أنني شددت على أن يكون الاسم صندوق دارفور للإعمار والتنمية وليس (صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية) كما كان النظام يشدد ويصر، لأنه لم يكن في دارفور إعمار بالمفهوم العريض وتم تدميره خلال الحرب حتى يُقال إعادة إعمار. عملية تأسيس الصندوق لا بد أن تجعل القارئ والمتخصصين منهم على وجه الدقّة أن يدركوا ماذا يعني إنشاء مؤسسة جديدة من عدم وليس لها نظير وفي ظرف شهرين اثنين. وإدراكاً من أن المواطن في دارفور ولا سيما النازحين واللاجئين الذين يتطلعون لإنجاز في اتجاه عودتهم لمناطقهم الأصلية بعد تأمين الأمن والاستقرار والبنيات الأساسية، فقد وضع الصندوق ذلك في أولوياته حتى قبل أن يضع خطته الإستراتيجية، لذلك أكمل تكليفه في وقت مبكّر لبيوت خبرة هندسية لتصميم القرى النموذجية التي لا بد أن تستوعب متطلبات العودة التي توفر الحداثة والاستقرار للإنسان. لهذا فقد اشتملت التصميمات على أربعه نماذج من القرى، تستوعب ١٠٠٠ و١٥٠٠ و٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ شخص على التوالي، بينما تتضمن المساكن ثلاثة نماذج هي منازل صغرى ومنازل متوسطة ومنازل كبرى، على أن تشتمل القرية على كل الخدمات الأساسية وهي المياه والكهرباء والمدارس ومركز للرعاية الصحية ومستشفى ريفي للقرى الكبيرة ووحدات إدارية ووحدات صحة بيئية ومسجد جامع وشرطة ودفاع مدني ومجمّع اجتماعي ورياض أطفال وسوق ومرابض للماشية ومهبط مهيأ بخصوصية لاستقبال الطائرات المروحية

للطوارئ، لقد أعد الصندوق دراسة وتصميم وتكاليف تلك القرى النموذجية، بل وأعد مجسّماً لها وتم كل ذلك في مارس ٢٠٠٧م، كما أعد خطة فوق العادة للبدء في تنفيذها حالما يتحصل على المبالغ المنصوص عليها في الاتفاقية.

عندما صدر المرسوم الرئاسي المتأخر هو الآخر عن موعده بخمسة أشهر بإنشاء السلطة الانتقالية وتم افتتاح مقرها الكائن في شارع ٢٧ في العمارات في الخرطوم في أبريل ٢٠٠٧م كان الصندوق قد أعلن جاهزيته بحيث يمكنه البدء فوراً في إنشاء ٤٤٦ قرية نموذجية جديدة تستوعب ٧٦٠ ألف عائد من النازحين واللاجئين بنهاية العام ٢٠٠٨م، وإعادة تأهيل ٦٨٦ قرية قائمة ومتأثرة غادرها ساكنوها بسبب الحرب، لا شك أن تلك كانت مهمة تبدو للرائي بأنها مستحيلة، هي كذلك، لكن الصندوق آثر أن يبدأ بما هو مستحيل، وليس بمستصعب قهر ما يبدو مستحيلاً في عالم اليوم حيث تتوفر القدرات الفنية في كل أنحاء العالم، خاصة إذا علم القارئ بأن الصندوق قد أجرى حوارات متخصصة مع شركات عالمية عديدة تسّلم كم معتبر من القرى جاهزة التركيب كل ثلاثة أشهر، لكنه حتى صدور هذا الكتاب ونحن في العام ٢٠١٢م لم يتلق الصندوق أموال تشييد تلك القرى، ولم يتحصل على خطابات الضمان التي تمكّنه من التعاقد مع الشركات التي أبدت استعدادها للتمويل والتنفيذ واسترداد أموالها بأقساط مريحة ولآجال بعيدة، وبالتالي بقيت كل تلك التحضيرات حبراً على ورق لأن الإنقاذ تريد ذلك، تلك القرى كان مأمولاً أن يتم إنشاؤها لإعادة النازحين واللاجئين ولن تكون بأي حال من الأحوال لحركة تحرير السودان، بيد أن النظام عندما أدرك جدية الصندوق في مسعاه، أمسك الأموال ولم يكن لحركة تحرير السودان من وسيلة لفرض الالتزام، حيث كما قلنا أن الاتفاقية كانت تفتقد إلى أهم عوامل إنجاحها وهي ضمانة التنفيذ بوجود طرف عُرف عنه نقض العهود. الغريب أن بعض الدول المؤثّرة في المجتمع الدولي نفسه أعلنت بأنها لا تساند إنشاء القرى النموذجية بالتصور الذي أعده الصندوق رغم قناعتها ودعواتها المتكررة بضرورة تأمين عودة النازحين واللاجئين إلى قراهم، كما أن مؤتمر المانحين المزمع عقده في نوفمبر ٢٠٠٦م قد تم تأجيله إلى يناير ٢٠٠٧م ثم تم إلغاؤه بحجة أن السلام لم يكتمل في دارفور، وكيف يكتمل السلام إذا كانوا لا يدعمون كما ينبغي الخطوة التي بدأت في أن تمضي، وهل تتوقف التنمية لأن بعض المناطق ما زالت الحرب تشتعل فيها، إذا كان الأمر كذلك لتوقف الإعمار والتنمية في العراق وأفغانستان وغيرها من المناطق المشتعلة في العالم وما زال الإعمار والتنمية فيها سائراً.

مأزق النظام والمجتمع الدولي معاً

غياب التنمية كان وما زال أحد أقوى الأسباب لاندلاع الثورة في دارفور، وإذا لم يتم معالجة الأمر كما ينبغي سيمثّل غياب التنمية وجوداً دائماً في عدم استقرار الدولة السودانية الحالية والقادمة. لهذا السبب عكف صندوق دارفور للإعمار والتنمية مباشرة بعد تأسيسه في الإعداد لخطته الإستراتيجية للإعمار والتنمية، وبدأ بعقد ورش العمل الصغيرة المتخصصة بغية استجلاء وبناء أرضية تناغم جمعي للمتخصصين من خلال تناول مجالات الإعمار والتنمية وما يدّخره المتخصصون من مخزون في ذلك الاتجاه، وصهر كل ذلك مع خلاصات أعمال بعثة التقييم المشتركة (JAM) والتي أكملت مسحها الميداني لأكثر من ٨٠٪ من مناطق دارفور، وحددت احتياجاتها الإسعافية والخدمية العاجلة والتنموية للمديين القصير والمتوسط لكنه لم يستكمل تقديم التقرير النهائي على خلفية ما أثارته بعض الدول المشاركة في اللجنة المحورية من تحفظات حيال عدم اكتمال السلام، وبالتالي دعوتها إلى تعليق أعمال البعثة إلى حين الوصول إلى سلام شامل كما تقول، وهو أمر أشبه بمن يدعو إلى وقف مسيرة الحياة لأن ثمة كوارث وحروب يشترك فيها الإنسان وأخرى طبيعية تحدث للبشرية وتقضّ مضاجعه من حين لآخر.

قلت أن الصندوق وإيماناً منه بمسئوليته التي فرضها عليه الاتفاق، قام بإعداد مسودة خطته الإستراتيجية لسبع سنوات وبناها على ثمانية محاور رئيسة هي، بناء القرى النموذجية بخدماتها، والبنيات التحتية من طرق وكهرباء وخطوط السكك الحديدية والمطارات والاتصالات، والمياه وحصاده وتصريف المجاري، والتعليم والصحة، وبناء القدرات، ومعالجة تدهور البيئة، والتجارة والقطاع الخاص ودعم الأسر المنتجة، وهي تستوعب كل المحاور التي شملها عمل بعثة التقييم المشتركة إلى جانب استيعابها ضمنياً للأهداف الألفية الثمانية التي أعلنتها منظمة الأمم المتحدة. الجدير بالذكر أن تحديد الخطة بسبع سنوات جاء على خلفية الدراسة التي أجرتها الحركة لتحديد التفاوت التنموي بين أقاليم السودان الستة المتبقية بعد أن حددت اتفاقية نيفاشا نصيب الإقليم الجنوبي آنذاك بأن ينال ١٦٪ من الإيراد العام للدولة، وبالتالي فإن الأقاليم المتبقية وهي دارفور وكردفان والخرطوم والشرقي والشمالي والأوسط هي المعنية بتقاسم النسبة المتبقية وهي ٨٤٪ من الإيراد العام، وحتى تتمكن الحركة من الخروج بدراسة قائمة على أسس علمية، اعتمدت عشرة عوامل هي الفقر والأمية والبنيات

التحتية وبالتحديد الطرق المعبّدة والكثافة السكانية والمساحة والتعرض المباشر للحرب والبُعد عن المركز والمساهمة في الصادر والحدود الدولية والكثافة القبلية، وهي عوامل منها ثابت ومنها متغير لكنها مكّنت من تحديد خط مسار التنمية للأقاليم الستة وموقع كل إقليم على هذا الخط، وتم تحديد حاجة كل إقليم لتجاوز تأخره أو بالأحرى ما يمكن أن نقول عنه سرعة لحاق بالمقارنة مع أفضل إقليم لمدى زمني أفرزته الدراسة بأنه بالنسبة لإقليم دارفور فهو يحتاج إلى خطة سباعية قيمتها الإجمالية تعادل حوالي ١٨ مليار دولار أمريكي تبدأ في العام ٢٠٠٨م، هذا مع الأخذ في الاعتبار عدم التقاطع أو التأثير السلبي المتبادل مع الخطة القومية الموجَّهَة أو خطط المستوى الولائي في دارفور، وبالنظر إلى موازنة السودان في عام قاعدة الدراسة ٢٠٠٦م والتي قاربت ما يعادل ٨ مليار دولار أمريكي، نستطيع أن نؤكد بأن تحقيق تلك الخطة بتلك التكلفة الإجمالية في المدى المحدد لها أمر لا يتجاوز حدود الممكن، بل هو في متناول اليد. لكن هنا لا بد أن أنوّه إلى أن الواقع والطموح يؤكدان أن جميع الأقاليم السبعة عانت ما عانت من انعدام التنمية بمفهومها المتعارف عليه عالمياً، لكننا هنا نستطيع أن نقول بأن الدراسة جاءت لتحديد أفضل السيئين لاعتماده قاعدة ومقياساً للمقارنة، فكانت النتيجة أن جاءت الدراسة بالإقليم الشمالي كأفضل السيئين بينما جاء إقليم دارفور الأسوأ بين الأقاليم الستة.

بعد إعداده لمسودة الخطة الإستراتيجية التي تم تنسيق محتواها مع الخطة الإستراتيجية القومية والخطط الولائية، كان لا بد من عرض تلك المسودة للمواطنين للإدلاء بآرائهم وملاحظاتهم واستيعاب طموحاتهم التي تبرز خلال تلك العروض، لذلك عقد الصندوق أربعة ورش عمل كبيرة في كل من الخرطوم والفاشر والجنينة ونيالا شارك فيها أكثر من ألفي مشارك من كافة شرائح المجتمع الدارفوري الاجتماعية والمهنية والفئوية والسياسية، وتم خلالها التداول في فصول الخطة بكل تفاصيلها حيث خرج المشاركون بتوصيات قيّمة تم تضمينها في المسودة وبعدها أصدر الصندوق خطته السباعية وقدمها لمجلس السلطة الانتقالية للاعتماد.

عقب ذلك شرع الصندوق في تحويل الخطة إلى برامج ومشروعات مدروسة تم تصميمها بكل تفاصيلها ومطابِقة للمواصفات الدولية، ولفعل ذلك اعتمد الصندوق على كادره المتخصص بالإضافة إلى بيوت الخبرة الوطنية والإقليمية، ولم يكن ذلك هيناً ولا مستعصياً في ذات الوقت، فقد تمكنت المؤسسة المنشأة حديثاً وهي الصندوق، من

إعداد مشروعات جاهزة للتنفيذ وعرضها لخبراء البنك الدولي في مقرّه الرئيسي في واشنطن – أمريكا، حيث خضعت للمراجعة الفنّية من أكثر من ثلاث عشر خبيراً دولياً من كافة المجالات الهندسية والتنموية والاقتصادية، وبعد مراجعة تفصيلية للدراسات والجدوى والتصميمات والمواصفات والتكاليف، أكدوا للوفد الفني للصندوق في اجتماع مشترك، بأن جميع المشروعات تلبّي المتطلبات والمعايير الفنية للبنك الدولي مع ملاحظتين تتعلقان بعملية تقديم وتأخير في جدولة تنفيذ إحدى المشروعات، وأنه يُمكن للصندوق الآن أن يتقدم بمشروعاته لأي ممول محلي أو إقليمي أو دولي، وأنه في حال انعقاد مؤتمر المانحين الدولي لدارفور فإن المانحين والبنك الدولي لن يجدوا أي مبرر في تأخير تسديد أي مبالغ يعلنون الالتزام بها. كانت تكلفة تلك المشروعات تزيد على ثلاثة مليارات دولار أمريكي في تاريخ إقرار البنك الدولي والذي كان في أبريل ٢٠٠٨ م، وكان من بين أبرز تلك المشاريع إلى جانب القرى النموذجية ومشاريع البنيات التحتية في الطرق والكهرباء، مشاريع مياه المدن الرئيسية الثلاثة وهي الفاشر ونيالا والجنينة والتي تم تصميمها لاستيعاب تمدد وتنامي هذه المدن لخمسين سنة قادمة، كما أن التاريخ يعطي دلالة على أن الصندوق قد أعد مشروعاته وبرامجه المُعبِّرة عن خطته السباعية للإعمار والتنمية والتي كان أهل دارفور قد باركوها في ورش العمل التي انعقدت في كل من الخرطوم والفاشر ونيالا والجنينة، وهي الخطة التي كان مقدّراً لها أن تبدأ في العام ٢٠٠٨م وتستمر لسبع سنوات كانت كفيلة إذا تم تنفيذها أن تُعطي خطوة السلام التي تمت في أبوجا دفعة مقدّرة لتمكّن مساعي السلام العادل والشامل والدائم مع بقية الحركات الثورية، وتُعجِّل بتحقيقه في أسرع وقت لإنهاء معاناة الناس في دارفور ولإتاحة الفرصة لبناء الدولة السودانية المعافاة بالانعتاق من الحلول الجزئية، والولوج في مرحلة التعددية وفق المعايير الديمقراطية، لكن كما يقولون تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فلا النظام أوفى بتعهداته تجاه تحويل المبالغ التي التزم بدفعها للصندوق والبالغة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي ولا بتعهده بالمصادقة على الضمانات المطلوبة من وزارة المالية وبنك السودان التي من المفترض أن تدعم جهود الصندوق حين سعى ووجد ممولين دوليين لهم الاستعداد لتمويل المشروعات وفق شروط بنك السودان وبأقساط وآجال سداد مريحة وطويلة الأمد، ولا المجتمع الدولي التزم بتعهده في ذلك الاتجاه، حيث لم يُقِم مؤتمر المانحين الدولي لا في موعده ولا بعد ذلك، وحتى مؤتمر المانحين للدول العربية لدعم دارفور الذي جاء نتاج مقترح تقدمت به حركة

تحرير السودان في أبوجا لمندوب الجامعة العربية السفير زيد الصبّان وكررت تقديمه للأمين العام عمرو موسى عندما التقاه مني مناوي في القاهرة، ومؤتمر المانحين للدول الإسلامية الذي تقدمت به السلطة الانتقالية في شكل مقترح منها للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور أكمل الدين أوغلو ولرئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي في جدة – المملكة العربية السعودية إبان زيارة وفد كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية في نوفمبر ٢٠٠٧م، كل حصيلة تلك المؤتمرات وتلك الجهود لم تجد نتائجها بعد انعقادها طريقها إلى محفظة الصندوق ليتمكن من ترجمتها إلى فعل يبهج الإنسان في دارفور، بل ذهبت إلى حيث استغلها النظام في تثبيت أركانه وتأجيج الصراعات. لكن الصندوق وضع النظام والمجتمع الدولي في المأزق حيث لا يستطيع أي منهم أن يُلقي باللائمة عليه لأنه كان جاهزاً بمشروعاته بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وليس بغريب أن لا يملك أي من ممثلي الدول الذين سبق لهم أن التزموا بدعم التنمية في دارفور إبان المفاوضات حين التقيتهم في المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لجنوب السودان والذي انعقد في أوسلو – النرويج في مايو ٢٠٠٨ م، أن لا يملكوا أي إجابة حين طرحنا عليهم السؤال في لماذا لم توفوا بالعهود تجاه دارفور، لا يملكون الإجابة لأنهم يدركون أن الصندوق كان جاهزاً بمشروعاته المعززة بشهادة البنك الدولي وقد كان مندوب البنك الدولي حاضراً.

في الماضي وفي الحالات المماثلة درجت الكثير من الدول التي تتعهد بدعومات محددة في مؤتمرات المانحين التي عُقِدت عقب العديد من النزاعات أو البرامج التي صُممت لحالات مثل ليبيريا والعراق والبوسنة وهايتي وسريلانكا ورواندا وتيمور الشرقية وأفغانستان وبالطبع جنوب السودان، أو عند الالتزامات الثنائية، درجت إلى إما تأكيد تسديد ما تعهدت به إلى البنك الدولي باعتباره محفظة مؤتمرات المانحين الدولية، والبنك الدولي بدوره لا يُفرج عن أي مبالغ للجهة المستفيدة بدون وجود مشاريع مدروسة وملبّية في دراساتها وتصميماتها للمواصفات الدولية، أو التأكيد على أن الطرف المانح لم يفي تحت اشطراته للطرف المستفيد بإعداد المشروعات أولاً، أو أن المشروعات التي أعِدت لا تلبّي متطلبات انمواصفات الدولية، كما أن وجود نظام مالي شفّاف هو الآخر أحد أسباب تأخر الإفراج عن الأموال من المانحين أو البنك الدولي، كل تلك المعوقات الفنية التي عانت منها تلك الدول في تجاربها، كان صندوق دارفور للإعمار والتنمية قد تجاوزها بشهادة البنك الدولي لمشروعاته وبتقارير المراجع العام

لأن اللجنة المحورية للحركة والتي أدارت بعثة التقييم المشتركة (JAM) كانت قد درست التجارب اللماثلة السابقة ووعى المعوقات وعمل على تلافيها، لكنه بالطبع لا يملك تلافي عدم إيفاء النظام والمانحين بالتزاماتهم.

تعويضات المتضررين

لقد نصت اتفاقية أبوجا بشكل صريح لا يقبل اللبس في البنود من ١٩٤ وحتى ٢١٣ من المادة ٢١ الفصل الثاني، على استعادة الأملاك وتعويض المتضررين من الأفراد والجماعات، وأن عملية التعويض ستمضي وفقاً للبرنامج الذي سيتم في لجنة التعويضات أو المفوضية ضمن السلطة الانتقالية حتى يتم تعويض آخر شخص له مطالبة تمت أو يتم تقديمها خلال ١٠ سنوات من بدء التوقيع على الاتفاقية، ورغم أن المبلغ القاعدي الذي التزمت الحكومة السودانية بأنها ستضعه في صندوق التعويضات وهو ٣٠ مليون دولار، إلا أن نصوص ومضامين الاتفاقية تشير بوضوح إلى أن ذلك المبلغ ليس سوى مبلغ قاعدي أو مبدئي، وبالتالي فالالتزام المالي يتمدد مع تمدد حجم المطالبات وهو أمر ليس له حدود رقمية إلا بالانتهاء من تعويض آخر مُطالبٍ، وإلا لكان بتحديد المبلغ يعني تحديد سقف مجمل التعويضات وهو أمر لا وجود له في الاتفاقية التي كان النص فيها واضحاً وجلياً، لكن وبعد الاتفاقية مباشرة وفي إدلهمام أعمى أو متعامي، ثارت كل الأفواه المعارضة والرافضة للاتفاقية بحجة أنه ليس فيها تعويضات للمتضررين، ولعل ذلك كان القصد منه هو استدرار عاطفة وتأييد النازحين واللاجئين الذين لم يقرؤوا الاتفاقية لكنهم كانوا مهيأين للتفاعل مع الرفض من منطلقات أخرى بغض النظر عن إدراكهم لمضمونها، وبينما أقول أن ذلك جزء طبيعي بحسبانه رد الفعل العفوي، فإن رد الفعل العقلاني من نفس الحركات الثورية كان ينبغي أن يكون أكثر حكمة في توصيف الأمر، لا سيما وأن الاتفاقية كانت متاحة للجميع منذ اليوم الأول على توقيعها، بل وستكون متاحة بشكل أكثر بمرور الأيام، وسيقرأ الناس تفاصيل ما بداخلها، فلا أعتقد بأنه في حال البدء في إنفاذ عمليات التعويض بذلك المبلغ القاعدي سيقفل الطريق أمام الرافضين بتحقيق بقية الأهداف التي يصارعون لتحقيقها، بينما في حال فشل الحكومة في الالتزام وهو ما حدث فسيكون الأمر أكثر دعماً لتوجههم وأصدق تبريراً لأي قول وفعل يَتبع. فبرغم رأيي المسبق في كل الاتفاقية كما سبق أن أوضحت، إلا أن جملة الاعتراضات في ذلك التوقيت كانت قد عبّرت في آن واحد عما هو حقيقي وما هو واقعي وذلك الانفعالي والمغالي والمجانب للصواب مما يمكن أن

يُقال عنه أنه موغل في التسرّع وبعيد عن التفكير الإستراتيجي.

إذا كان هذا هو أمر التعويضات في الاتفاقية وما سبقها من تمسّك قوي أثناء المفاوضات وما تبع الاتفاقية وصَاحبها من زخم انفعالي معارض فإن مرحلة التنفيذ كانت أكثر حسرة وأعمق جرحاً، لأن الحكومة المتمثلة في نظام الإنقاذ في الأصل لم تضع في حسبانها منذ ما قبل التوقيع انها جادة في تعويض المتضررين ولا في تهيئة المناخ لإعادة النازحين واللاجئين. لذلك لم تُعِر الأمر أي أهمية تُذكر وهي التي تعلم تماماً أن الطرف الآخر معها في الاتفاقية قد أغفل أو تغافل حقيقة النظام وأسقط أهم أوراق اللعبة وهي الضمانة الذاتية أثناء التوقيع، وأعني بذلك التواجد العسكري الكامل لقوات الحركة في الخرطوم خلال فترة تنفيذ الاتفاقية كأقوى ضمانة، تتوافق مع مفهوم الحكومة للشراكة في السلطة منذ يوم أن أعلن رئيس النظام قبل ٢٠ سنه بأنهم استولوا على السلطة بالقوة ومن أراد أن ينتزعها منهم فعليه بالقوة، والنظام لم يتزحزح عن هذا الإعلان في جميع ممارساته وتعاملاته، وبالطبع اتفاقياته، والدليل على ذلك هو أنه الآن أيضاً يحارب الشعب في ثلاثة جبهات هي دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وبالتالي فإما أن تدخل معه في اتفاق ولديك قوة عسكرية معتبرة تتواجد في الخرطوم طوال فترة إنفاذ الاتفاقية بالقدر الذي يُدرك معه أنه إذا لم يُنفّذ فلن يهنأ بأحادية التمتّع بالسلطة وتوابعها كما كان، أو تستسلم للنظام ضمن ما تسمّيه اتفاقية فتأتيه طائعاً ليفعل فيك ما يشاء، أو تظل مناضلاً رافعاً راية إسقاطه خارج إطار السلطة أملاً في انتزاعها منه أو اجباره على التراجع عن الأحادية.

منذ إنشاء مفوضية التعويضات في السلطة الانتقالية في أبريل ٢٠٠٧م وحتى صدور هذا الكتاب لم يتم تعويض أي متضرر، بل لم تضع الحكومة في حساب المفوضية حتى المبلغ القاعدي الذي التزمت به في اتفاق أبوجا وهو ٣٠ مليون دولار ورغم كل ذلك تنادي دون استحياء على النازحين واللاجئين أن يعودوا إلى قراهم، كما ها هي مرة أخرى تبصم على مبلغ قاعدي محفّز للتوقيع في الدوحة وهي تدرك بأن حال ضمانات شهاب الدين الذي وقّع على اتفاقية سلام دارفور في الدوحة إنما هو أضل سبيلاً من ضمانات أخيه الذي جاء بأبوجا لأنه لا يملك حتى تلك القوة العسكرية التي كانت تملكها حركة تحرير السودان التي وقّعت على اتفاقية أبوجا، ولأنه لم يأخذ بالعِبر التي نتجت عن أبوجا وأراد أن يعتبر في نفسه، وهو فعل مجانب تماماً للقول المأثور الذي يقول « العاقل من اتعظ بغيره والشقي من اتعظ في نفسه».

تسارع العد التنازلي لاتفاقية أبوجا

مع مضي كل يوم من أيام تطبيق اتفاقية أبوجا، كان إدراكي لحقيقة أن النظام لن ينفذ التزاماته إذا استشعر أي مسحة من مسحات الجدية من طرف حركة تحرير السودان نحو تحقيق اختراق لصالح المواطن، ذلك أن النظام بالإضافة إلى رغبته في الإبقاء على الحالة الدارفورية كما هي من مأساة، لا يرغب أيضاً أن تُحقق الحركة الموقعة أي نجاح سياسي يُحسب لها في اتجاه تحقيق الأهداف التي رفعها نيابة عن إنسان دارفور، وهي أهداف تمثّل حقوق مشروعة. أضف إلى كل ذلك واقعاً سياسياً جديداً مزرياً ومتنامياً في الممارسة الدستورية صممته ونفذته وممارسته حكومة الإنقاذ، وهو واقع أن يكون المواطن في خدمة الوزير وليس العكس كما هو حال الدول التي يكون في أنظمتها الوزير هو خادم للشعب، وإزاء هذا الإدراك كان لا بد من وقفة تمعّن تقوم بها الحركة الموقّعة، وأن تعيد قراءة الماضي القريب يوم جاءت إلى الخرطوم، وتقرنه بالواقع الذي عاشته خلال ما يقرب من عامين من عمر الاتفاقية وتبني توقعاتها لمآلات الأمور للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية التي تنتهي في نهاية عام ٢٠١١م، وخاصة مع التوقّعات البائنة لنتائج استفتاء جنوب السودان وبالتالي عودة السيطرة الكاملة على السلطة إلى يد المؤتمر الوطني تحت ما يُسمّى بهتاناً بتفويض الشعب عبر انتخابات إبريل ٢٠١٠م التي أكدت تقارير المراقبين المحايدين أنها مُزوَّرة.

رغم الإلحاح على قيادة الحركة بأن وضعها يزداد انعزالاً بتعمد، وهو وضع يقودها في اتجاه الذلّة والمهانة من قبل النظام واغتيال الحركة سياسياً وأخلاقياً، ذلك أن النظام له قلب من (روبوت) ليس له خلجات ولا تفاعلات أخلاقية، وهو مبرمج لإذلال الآخرين، وبالتالي دعونا نوقف المهزلة عند هذه المحطة ونعود للثورة لبناء السلام من منطلق آخر أشمل وأكثر قوة وضمانة واستمرارية، لكن سمع الكثيرون ووعىَ قليلون.

***

المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لجنوب السودان

في الأول من شهر مايو ٢٠٠٨م لملمت أطرافي لإحداث آخر محاولة في أمر الإعمار والتنمية من خلال مؤتمر المانحين الثاني لجنوب السودان والذي سينعقد في العاصمة النرويجية أوسلو في الفترة من ٢ إلى ٥ مايو ٢٠٠٨ م وذلك لمتابعة أمر التزام المجتمع الدولي المانح للجنوب، كان أملي أن أتقدم بآخر محاولاتنا لجعل المجتمع الدولي يفي

ببعض التزامه تجاه اتفاقية أبوجا في الشق الخاص بالإعمار والتنمية وذلك من خلال الالتقاء بكل ممثلي نفس المجتمع الدولي الذين التزموا خلال عملية التوقيع في أبوجا. حتى تلك المحاولة سعت الحكومة للإجهاز عليها من الخرطوم يوم أسقطت من قائمة الوفد الحكومي المغادر إلى أوسلو اسمي بإسم الدكتور محمد سليمان آدم الذي كان حينها أميناً عاماً للسلطة الانتقالية باعتبارنا ممثلين عن السلطة الانتقالية في الوفد السوداني المشارك والذي كان من المفترض أن يترأسه النائب الأول سيلفاكير ميارديت، غير أنه شاءت الأقدار أن تتحطم طائرة في جنوب السودان كانت تقل وفداً رفيعاً من حكومة جنوب السودان في رحلة داخلية في الجنوب، وذلك قبل سفر الوفد بيومين مما جعلت النائب الأول سيلفاكير يعتذر عن رئاسة الوفد ليسافر إلى الجنوب لمتابعة الحادث الأليم، بينما تم تكليف رئاسة الوفد إلى نائب رئيس الجمهورية على عثمان محمد طه، وقبل يوم من المغادرة تسلمنا إخطاراً بان ممثلي السلطة الانتقالية لن يكونا ضمن الوفد المغادر إلى مؤتمر المانحين دون أي أسباب، لكننا بعد ذلك دبّرنا أمر سفرنا لوحدنا، وعندما وصلنا مقر انعقاد المؤتمر كان قد بقي على الافتتاح ساعة واحدة، وحيث أننا أتينا بشكل شخصي فقد تكفّل الوفد الأمريكي بإجراء اتصالات مع رئاسة المؤتمر في شأن انضمامنا، وحيث أن اعتمادنا كمراقبين لم يجد النجاح لكونه جاء في ذلك الوقت الضائع والحرج، فقد وافق وفد حكومة جنوب السودان الذي كان حاضراً بشكل منفصل عن وفد حكومة السودان بضمنا إلي قائمته.

ذلك الذي جرى أحرج وفد الحكومة السودانية فطلب نائب رئيس الجمهورية مقابلتنا وقدم اعتذاراته بأنه لم يعلم بإسقاط أسمائنا من قائمة الوفد إلا بعد وصوله إلى أوسلو، ثم أمر بضمنا إلى وفد الحكومة وبالطبع ذلك مجرد تحصيل حاصل وتطييب خاطر، قلت له فليكن كذلك ولكن عليك بالتحقيق وعقاب من فعل ذلك، وبالطبع كنا نُدرك أنه لن يكون هناك تحقيق ولا عقاب. أردت أن أضع القارئ في صورة ما جرى لأوكد مرة أخرى بأن النظام لم يكن مُرحِّباً بحركة تحرير السودان كطرف على طريق بناء السلام في أي لحظة منذ التوقيع، ولم يترك لنظام طوال فترة تطبيق الاتفاقية سانحة إلا عبّر فيها قولاً وفعلاً بإلقاء نوائبه ونوازله على الحركة وعلى ما جاء في الاتفاقية وصوب كل ما يمكن أن يحقق أي شئ للمواطن في دارفور.

في أوسلو التقينا كما قلت بعدد مقدّر من الممثلين للدول الستين التي حضرت ذلك المنتدى، طرحنا أمر الإعمار والتنمية كما جاء في اتفاقية أبوجا وذكّرنا الذين كانوا

حاضرين يوم توقيعها كما الآخرين بالالتزامات، وأن صندوق دارفور للإعمار والتنمية جاهز بمشروعاته الملبية لمتطلبات المواصفات والمعايير الدولية لا سيما ووفد البنك الدولي كان حاضراً ويمكنهم التحقق من ذلك إن شاءوا، وسعينا إلى تفعيل مباحثات ثنائية مبدئية توطئة لاستكمالها لاحقاً بمباحثات نافذة، وأصدرنا بياناً تم توزيعه للحضور. عقب عودتنا إلى الخرطوم التقينا رئيس الحركة مني أركو مناوي وقدمنا له تقريراً شفهياً يسبق التقرير المفصّل حول حضورنا المؤتمر، وأشرنا إلى ضعف العمل الدبلوماسي خلال الفترة السابقة ودعونا إلى ضرورة تفعيل هذا الجانب بوضع برنامج عاجل لتحرك دبلوماسي واسع في كل الدول لتنشيط الخمول الذي أصاب الكثيرين حول الاتفاقية، ورغم التجاوب الظاهري مع الطرح لكنني أحسست بأن تعامله مع الأمر لم يكن عميقاً في مضمونه بما يمكن أن يمضي كيفما ينبغي، كنت حينها قد بلغت قناعة بأن الأمر لم يكن يشغل مساحة مقدّرة في عقله كما هو الحال مع الكثيرين من قيادات الحركة لا سيما وأن ذلك اللقاء قد تم في يوم ١٢ مايو ٢٠٠٨م أي بعد يومين من هجوم حركة العدل والمساواة على العاصمة، ذلك المشهد والخلاصة تكررت في مواقف كثيرة خلال السنتين التي قضيتها منذ بدء تطبيق الاتفاقية، وقد شكّلت بتراكمها حالة سلبية بددت كل الآمال التي كنت قد وضعتها في إمكانية أن تتخذ الحركة خطوات تصحيحية لمسار تعاملها مع إستراتيجية النظام الساعية دوماً لوأد الحركة سياسياً ولعزلها تماماً عن الساحة، ومحوها ليس فقط من ذاكرة المواطن في دارفور والسودان عموماً، بل من ذاكرة المجتمع الدولي بأسره. بعد ذلك اللقاء وفي اليوم الثاني غادر مني مناوي إلى دارفور ومكث فيها ما مكث على طريقته في الاحتجاج حتى كانت مصفوفة الفاشر.

في مؤتمر أوسلو أكدت كل الدول التي التزمت في مؤتمر المانحين الأول لجنوب السودان بأنها سددت كامل ما عليها من التزامات للبنك الدولي، كان ذلك على خلفية احتجاج الوفد الحكومي السوداني بأن المانحين لم يفوا بما وعدوا به، لكن ردود مناديب الدول كان قاطعاً وجاء رد البنك الدولي ليؤكد على ما جاء على لسان مناديب الدول المانحة لكنه أشار إلى أن البنك الدولي لا يمكنه ضخ الأموال لحكومة السودان أو حكومة الجنوب لعدم وجود مشروعات جاهزة وفق المتطلبات والمعايير الدولية، هذه الجزئية التي أضرت كثيراً بتأخير ضخ أموال المانحين للجنوب لم يكن موجوداً في حالة مشروعات صندوق دارفور للإعمار والتنمية التي صادق البنك الدولي نفسه على

مشاريعه ومطابقتها لمعاييره، لكن كان العامل الغائب في الحالة الدارفورية هو التزام النظام والمجتمع الدولي بتعهداته التي قطعها في شأن الإعمار والتنمية في وقت التزم فيه الصندوق بتعهداته ليس فقط على صعيد إعداد المشروعات ولكن على صعيد إعداد الكادر الوظيفي الجاهز والنظام المالي الشفاف.

استقالتي واللجوء إلى بريطانيا

كل تلك التراكمات جعلتني أعجّل الخُطَى التي ينبغي أن أتخذها بشكل منفرد بعد أن فشلت كل محاولاتي ومحاولات آخرين في أن تنتقل كل قيادة الحركة إلى الميدان لعقد منتديات مكثّفة لتدارس وضع تطبيق لاتفاقية وإعادة صياغة إستراتيجية للعمل بشكل أفضل من خلال اتخاذ قرار يتلاءم مع مقتضيات إهمال الاتفاقية وعدم رغبة النظام في إنفاذها. بدأت الإعداد لمنتديات جماهيرية لإطلاعها بشكل مفصّل عن عمل صندوق دارفور للإعمار والتنمية منذ إنشائه وحتى تاريخ انعقاد تلك المنتديات، وتمليكها كل الحقائق وذلك كان إيذاني بأني نويت أن أبتعد بما تبقّى لي من رصيد أخلاقي قبل أن تلفظني الظروف وخطوبها لتي نظمها النظام، ومن تهاون وعفوية رفاقي في الحركة، لطالما اصطدمت كل محاولاتي بجُدر جامدة. هناك جزئية تستحق الذكر رغم أنني لا أحبّذ الميل إلى الخوض في مثل تلك الأحاديث، وهي أن لصندوق دارفور للإعمار والتنمية خلال رئاستي، إحدى عشرة إدارة في المقر الرئيسي بالإضافة إلى ثلاثة مدراء لمقار الصندوق في كل من ولاية شمال دارفور وولاية جنوب دارفور وولاية غرب دارفور، أربعة عشرة بالإضافة إلى رئيس الصندوق ليكون العدد الإجمالي للهيئة التنفيذية للصندوق من خمسة عشرة مديراً ورئيساً هم حقيقة ينحدرون من ثلاثة عشرة قبيلة في دارفور، بل وبمقاييس أخرى من خمسة عشرة قبيلة، وليس في الإمكان أفضل مما كان لكل مَن يريد أن يتحجج بالتنوّع.

بين ٦ - ١٠ يوليو ٢٠٠٨م منه عقد الصندوق منتديات كبرى في الخرطوم وفي دارفور أمّها أكثر من ألف مشارك من شرائح دارفور بكل مستوياتها المهنية والاجتماعية والأهلية، وتم خلالها طرح كل ما قام به الصندوق منذ إنشائه وحتى ذلك التاريخ، حيث قدّم مدراء إدارات الصندوق تفاصيل التفاصيل عن أداء إدارتهم، وكان ختامها بالتقرير الذي قدمه مدير الإدارة المالية عن أوجه الصرف لمبالغ الإعمار والتنمية التي نزلت في حساب الصندوق في بنك السودان والمحوّلة من الحكومة حتى ذلك التاريخ، وقد كانت فقط سبعة ملايين دولار أي، ١٪ من المبلغ المتّفق عليه في الاتفاقية،،

وكذلك بالنسبة للمراحل التي تمت لمِنحة بنك التنمية الإسلامي بقيمة عشرة ملايين دولار ومنحة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي بقيمة ثمانية ملايين دولار، واللتان لم يتم توريد أي مبلغ منهما في حساب الصندوق حتى ذلك التاريخ، وتم تمليك الحضور نسخ من تلك التقارير والتفاصيل في إطار الشفافية، حيث هي ملك لهم وليس هناك ما يمكن للصندوق أن يخفيه أو يخاف منه، كان قبلها قد أعددت مذكرة التسليم والتسلّم مرفقة بكل المستندات اللازمة لنائب رئيس الصندوق المهندس كرشوم سَلم كرشوم حيث حملت إلى جانب توقيعاتنا الاثنين، توقيع مدير الإدارة المالية محمد إبراهيم رحمه أيضاً، وغادرت إلى القاهرة في يوم ١٢ يوليو ٢٠٠٨م ومنها إلى بريطانيا في ١٦/ ٧/ ٢٠٠٨م مخلياً طرفي بشكل كامل. منصب رئيس الصندوق بدرجته الوزارية ومخصصاته المادية ووضعه الأدبي كله لم يكن يعني لي شيئاً يستحق البقاء فيه لطالما سيكون ذلك على حساب رصيدي الأخلاقي وعلى حساب ثقة المواطن الدارفوري خاصة والسوداني عامة وطموحاتهم والتزامنا الذي أعلناه بتبني كل ذلك عبر الثورة من أجلهم، وإذا كان لا بد أن نتحمل قسطاً من الوزر في الإخفاق الذي تم فلعل تلك الاستقالة وكل هذه الشفافية قد تشفعان لنا عند إنسان دارفور خاصة وإنسان السودان عامة وكل الذين عانوا وما زالوا يعانون مِمن ما زال الكثيرون أمثالنا يقولون أنهم يتبنون قضاياهم، بل هم جزء منهم لكن ما يفعلونه حتى الآن لا يرتقي إلى مصاف ما ينبغي ويمكن أن يساهم بقدر كبير في تحقيق طموحاتهم، ربما هنالك الكثير من العوامل والأسباب لكن ليس التعمّد من بينها قطعاً.

بعد مجيئي إلى بريطانيا في يوليو ٢٠٠٨م، حافظت على تواصلي مع قيادة الحركة ناصحاً دون كلل حتى باتت اتصالاتي ورسائلي عبر البريد الإلكتروني لا تلقَى تجاوباً بالرد عليها، وحينها أرسلت بمذكرة ضافية ختمتها بإحدى عشرة نقطة هي كل ما تبقّت للحركة أن تقوم بها لحفظ ماء الوجه، وهنا أورد نص النقاط الواردة في تلك المذكّرة، علماً بأنها هي الأخرى لاقت مصير الإهمال:

النقاط الواردة في المذكّرة

١- تعقد الحركة اجتماعاً يجمع بين مؤسساتها المنصوص عليها في دستور الحركة، المجلس القيادي، القيادة العسكرية العليا، الأمانة العامة، مجلس التحرير الثوري وتتخذ قرارها بالانسحاب من اتفاقية أبوجا وتتمسك بإعلان وقف إطلاق النار إلا في حالة الدفاع، كل ذلك لإفساح المجال للحل الشامل الذي تكون هي كحركة

عنصراً أساسياً فيه إلى جانب حركات دارفور الأخرى.

٢- تعقد الحركة اجتماعاً موسعاً لأكبر عدد من قيادات الحركة في الخرطوم لتشرح لهم أبعاد القرار والخطوات التالية. كما ترسل مبعوثين لمكاتب الحركة في الخارج وعواصم ولايات دارفور للترتيب لعقد ثلاثة منتديات كبيره تشرح فيها الحركة خطوتها من أجل الحل الشامل الذي يجمع الجميع.

٣- تدعو إلى عقد اجتماع يجمع بين أطراف الاتفاقية (حكومة الوحدة الوطنية) الإتحاد الأفريقي باعتباره الراعي، الكونغو باعتبارها رئيسة الإتحاد الأفريقي يوم تمت الاتفاقية، الرئيس اوباسانجو باعتباره الرئيس الذي تمت في ضيافته الاتفاقية، الرئيس دنيس ساسو باعتباره رئيس الإتحاد الأفريقي الذي في دورته تمت الاتفاقية، الدكتور ألفا عمر كوناري باعتباره مفوض الإتحاد الأفريقي الذي تمت الاتفاقية في عهده، سالم أحمد سالم باعتباره المبعوث الخاص للإتحاد الأفريقي الذي كان يرأس الجولة التي تمت فيها الاتفاقية، اليوناميد باعتباره وريث القوات الأفريقية والمعني بحماية تنفيذ الاتفاقية أو أي اتفاقيات قادمة، الوسيط باسولي المفوض المشترك للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تشاد باعتبارها الوسيط الأول منذ بدء الأزمة، ليبيا باعتبارها مسّهل خلال المفاوضات، نيجيريا باعتبارها الدولة المستضيفة، إريتريا باعتبارها مسّهل، الأمم المتحدة، الجامعة العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، هولندا، النرويج، كندا، مصر باعتبارهم شركاء أبوجا، قطر التي تتبنى المبادرة الحالية، إيطاليا، ألمانيا، كمراقبين. كما تعلن الحركة في هذا الاجتماع قرارها وتسلّم الإتحاد الأفريقي نسخة الاتفاقية الأصلية مرفقة بقرار الحركة، وتوزع بياناً للحضور يوضح الخطوط العريضة لأسباب القرار التي يأتي في صدرها رغبة الحركة في تهيئة المناخ للحل الشامل الذي يستوعب الجميع.

٤- يعقد رئيس الحركة مؤتمراً صحفياً بوجود كل ممثلي الصحف ووكالات الأنباء والقنوات الفضائية والإذاعات المحلية و لعالمية لشرح القرار وإبعاده ويتم توزيع نفس البيان الذي يوضّح الخطوط العريضة لأبعاد القرار والخطوات التي ستتبنها الحركة للمرحلة المقبلة.

٥- يعقد ممثلون من مؤسسات الحركة اجتماعات مع القوى السياسية في الساحة السودانية لشرح القرار وأبعاده والخطوات التي ستتخذها الحركة.

٦- تبعث الحركة بمبعوثين إلى رؤساء الدول المذكورة أعلاه ورئيس مفوضية

الإتحاد الأفريقي والأمين العام للجامعة العربية والأمين العام للأمم المتحدة لشرح ضرورات القرار والتأكيد على التزام الحركة بوقف إطلاق النار.

٧- تبعث الحركة بمبعوثين إلى الدول التي يكثر فيها تجمعات أبناء دارفور والالتقاء بهم لشرح القرار والخطوات التي ستتخذها الحركة.

٨- تبعث الحركة بمبعوثين لحركات دارفور غير الموقّعة لنفس الغرض.

٩- يتقدم أعضاء الحركة من شاغلي المناصب الدستورية في مؤسسة الرئاسة والجهاز التنفيذي والمجلس الوطني والسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور وفي حكومة ولاية الخرطوم وفي الجهازين التنفيذي والتشريعي لولايات دارفور استقالاتهم من مناصبهم.

١٠- تتخذ الحركة من الإجراءات ما تحفظ بها نجاح خطواتها وتمتص تداعيات هذا القرار.

١١- أما ماذا بعد ذلك؟ سنتحدث فيه في حال اتخذت الحركة هذا القرار الذي نعتقد بأنه يعيد لها مكانتها الجماهيرية والسياسية والمحلية والإقليمية والدولية، ويمكّنها من المساهمة بشكل أفضل ولعب دور أكثر فاعلية في منبر قطر أو أي منبر للمعالجة الشاملة عطفاً على الخبرة التي اكتسبتها خلال فترة تطبيق اتفاقية أبوجا.

كانت هذه هي النقاط الأحد عشر ضمن المذكّرة الضافية التي بعثتها إلى رئيس الحركة وإلى قطاع كبير من قيادات الحركة في كل مؤسساتها، وأحسب أن الحركة لو اتّبعت تلك الخطوات لكانت اليوم أفضل حالاً مما هي عليه. لم أتلقى أي رد على المذكّرة لا سلباً ولا إيجاباً وذلك أمر غاية في الحسرة.

عقب فشل محاولاتي الإثنائية وإهمال الرفاق كل تلك المعالجات والمقترحات دون حتى الرد عليها، تأكدت أنهم آثروا راضين البقاء على ما هم عليه ضيم، حينها وجب عليّ أن أبعث باستقالتي من منصب رئيس الصندوق وعضوية السلطة الانتقالية ومن عضوية حركة تحرير السودان أيضاً، ويجدر أن أذكر بأنني لم أتقاضى أي رواتب أو مخصصات خلال الأشهر الستة التي كُنت فيها في بريطانيا والتي كنت فيها أتواصل مع الحركة آملاً إقناعها بتعديل موقفها، حيث أنني قد حسمت أمري منذ يوم سفري حتى وإن تأخرت الاستقالة المكتوبة التي أرسلتها في مارس ٢٠٠٩م. ضمن كتاباتي الكثيرة ذكرت بأنني كُنت معارضاً التوقيع على اتفاقية أبوجا بصيغتها ومضمونها المُقلّص، وذكرت أسبابي الدافعة، كما ذكرت أسباب نزولي حينها عند خيار القدوم مع الحركة إلى الخرطوم بعد

تسجيل موقفي بوضوح إعمالاً للرأي الغالب، لكن بعض الإخوة الذين لا يهضمون الأعذار والأسباب مهما كانت منطقية أو واقعية أوّلوا ذهابي مع الحركة إلى الخرطوم فقط من بوابة القبيلة وكأن حركة تحرير السودان هي حركة قبيلة، بل ذهبوا أبعد من ذلك فجيّروا كل الزغاوة وكأنهم يدعمون الاتفاقية وتلك كانت مصيبة في الفهم، وحتى إذا ساير البعض هذا التفسير المتواضع والمخل بالحقيقة من باب الافتراض فإنهم بذلك يلغون كينونة كل الأعضاء الذين شاركوا في إقرار خيار الحركة بالتوقيع من الذين تعود أصولهم إلى قبائل أخرى غير الزغاوة، بل هم بذلك يصفونهم وكأنهم تبّع وإمّعون، ولا رأي لهم البتّة فهل يقبلون أو يصفحون، وهذا ما لا أعتقد بأن أيٍ من القائلين بذلك سيرضاه لنفسه إذا كان في ذلك الموقف، بيد أنني أشكر لهم تثمين موقفي الرافض وإن استهجنوا مجاراتي لقرار الحركة غير الموفّق.

قد يتساءل البعض أيضاً ويقول لماذا لم ألتزم قرار الحركة في الاستمرار مع الاتفاقية حتى نهايتها لطالما كان ذلك هو أحد مبررات ذهابي مع تلك الاتفاقية إلى السودان، الأمران ليسا سيان بل يتجانبان لأن تقدير الحركة بالتوقيع على الاتفاقية كان قائماً على معيار النسبية للمضامين الواردة فيها ولمآلات الثورة ومناهج الثوار داخل الحركة وفي غيرها، ولكن مع اختلال الالتزام بالتطبيق وإصرار النظام على إذلال الحركة وتجريدها مما هو من صميم مبادئها وركون قيادة الحركة لمسايرة ذلك، هنا تكون الوقفة مغايرة والانحياز يكون إما للمبادئ أو التخلّي عنها، وكان خياري أن أقف مع مبادئ الحركة، كما أن لاحقاً لم تنجح محاولاتي لإثناء القيادة عن المواصلة في تراخيها، فما كان مني إلا أن أترك الحركة أيضاً لطالما تحوّلت كلّياً عن مبادئها وعن القسم الذي أديناه.

بعد أكثر من سنتين من مغادرتي السودان، غادر مني أركو مناوي مغاضباً بعد أن عايش ما كنا نقول عنه أنه سيحدث، ولكن كما يقولون أن يذهب متأخراً خير من أن لا يذهب أبداً مهما اختلف الناس في دواعي خروجه في ذلك الوقت المتأخر، خاصة وأن كثيراً من المراقبين والمحللين رجّحوا خروجه إلى تجاوز النظام له في التعيينات الدستورية عقب الانتخابات التي جرت في أبريل ٢٠١٠م، حيث أنه عندما خرج لم يكن يشغل أي منصب دستوري بعد أن تم إعفاء كل أصحاب المناصب الدستورية عقب نتائج الانتخابات مباشرة وكان هو من بينهم.